

التسامح

وقضايا العيش المشترك

محمد محفوظ

إصدار
المركز الإسلامي الثقافي
مجمع الإمامين الحسنين (ع)



الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م - القطيف
الطبعة الثانية ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م - بيروت

المركز الإسلامي الثقافي

لبنان - حارة حريك - مجمع الإمامين الحسين عليه السلام والحسين عليه السلام

هاتف: ٠١/٥٥٧٠٠٠ - ٠١/٥٤٤٤٠٢

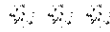
خليوي: ٠٣/٥٦٥٠٧٤



البريد الإلكتروني

info@tawasolonline.net

info@fadlullahlibrary.com



المواقع الإلكترونية - المركز الإسلامي الثقافي

www.tawasolonline.net

www.fadlullahlibrary.com

youtube/tawasolonline

Facebook:

مكتبة العلامة المرجع السيد فضل الله العامة

تواصل أون لاين

التسامح

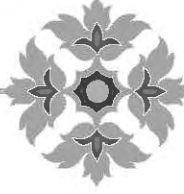
وقضايا العيش المشترك

محمد محفوظ

المركز الإسلامي الثقافي

مجمع الإمامين الحسين (ع)

لبنان - حارة حريك

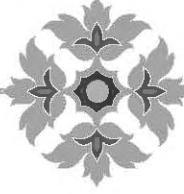


المقدّمة

والله الموفّق والمسدّد

مدير المركز الإسلامي الثقافي
شفيق محمّد الموسوي
جمادى الأولى ١٤٣٣ هـ
نيسان ٢٠١٢ م





التسامح وقضايا العيش المشترك

ثمّة حقيقة أساسية ينبغي إدراكها بعمق، وهي أنّنا لا نمتلك حلاً سحرية لمشاكلنا وتحدياتنا التي تعصف بواقعنا على أكثر من صعيد ومستوى. وذلك لأنّ هذه التحديات والمشاكل كثيرة ومتداخلة ومركّبة ومعقدة في آن. بحيث لا يستطيع أيّ طرف مهما أوتي من قدرة أو قوّة، أن يعالجها دفعة واحدة. وإنّما هي بحاجة إلى خطة ومشروع متكامل لمعالجة هذه المشاكل والتحديات.

وما نقوله هذا ليس هروباً من التحديات أو جلد الذات، أو خضوعاً لإكراهات الواقع، وإنّما لمعرفة طبيعة الواقع الذي نعيشه، واختيار الوسائل المناسبة لمعالجته. ومشروع التسامح والعيش المشترك في مجتمعاتنا وأوطاننا، لا يخرج عن هذا النطاق والسياق. فهو الإمكانية الوحيدة التي تمكّنتنا من ضبط اختلافاتنا وتبايناتنا الداخلية بكلّ عناوينها ويافطاتها.

لأنّ استمرار تفجّر الاختلافات والتباينات بشكل أفقي وعمودي، يهدّد النسيج الاجتماعي بأسره، ويُدخل كلّ أوطاننا العربية والإسلامية في أتون الفتن والحروب. ولا ضبط لهذه الاختلافات والتباينات، إلّا بسيادة ثقافة التسامح وضرورات العيش المشترك، والتي هي العدالة والاحترام المتبادل وصيانة

حقوق الإنسان. وَحَدَّهَا هذه الثقافة ومقتضياتها ومتوالياتها، هي القدرة على وقف الانهيارات الاجتماعية والسياسية، وهي التي تتمكّن من إزالة أو محاصرة الاحتقانات التي تغدّي مظاهر التوتر والعنف في المجتمع.

وأدرك سلفاً أنّ هذه الرؤية والمعالجة، ليست سحرية، وليست قادرة على استيعاب كلّ المشاكل والتوترات، ولكنها في تقديرنا المدخل الضروري الذي يجعلنا جميعاً نواجه المشاكل برؤية واضحة وصريحة. لأنّها - أي الرؤية - هي التي ستوفّر لنا الفهم الدقيق للمشاكل والسبل المناسبة للتعامل معها، كخطوة أولى في مشروع معالجتها.

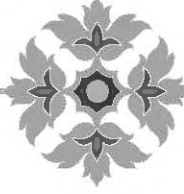
فالاستقرار السياسي والاجتماعي في أوطاننا، لا يتأتّى اليوم من خلال حماية النزعات المذهبية والقومية المتطرّفة. لأنّ هذه النزعات هي التي تدمّر النسيج الاجتماعي والوطني، وهي التي تخلق الكانتونات الضيقة التي تحمي ذاتها بمعادة محيطها. لذلك فإننا اليوم بحاجة إلى التسامح الذي يقودنا إلى احترام الآخر وجوداً ورأياً وحقوقاً، وهو الذي يعيد بناء رؤية عقلانية في التعامل مع أفكارنا ومعتقداتنا وإلى العيش المشترك والذي يعني في حدوده الدنيا أنّ المجتمعات والأوطان تسع الجميع وأنّ المطلوب ليس محاربة الآخر في أفكاره ووجوده الاجتماعي والثقافي. وإنما بناء وتنظيم المساحات المشتركة التي تجمعنا معاً.

وهذا الكتاب، هو محاولة لبلورة خيار ومشروع التسامح والعيش المشترك. والذي أرجو أن أكون قد وفّقت لإضافة شيء في هذا المضمون. والله نسأل التوفيق والسداد. إنّه نعم المولى ونعم النصير.

محمد محفوظ

مدرّس مركز آفاق للدراسات

والبحوث بسيهات - السعودية



التسامح وآفاق السلم الأهلي

عديدة هي المفردات والمصطلحات المتداولة اليوم، التي تحتاج إلى تحديد دقيق لمعانيها ومداليلها. وذلك لأنّ استخدام هذه المصطلحات دون ضبط المعنى الحقيقي لها، يساهم في تشويه هذا المصطلح على مستوى المضمون، كما أنّه يجعله عُرضة للتوظيف الأيديولوجي المتعسّف. لذلك فإنّ تحديد معنى المصطلحات والمفردات المتداولة، يساهم في خلق الوعي الاجتماعي السليم لها.

ومن هذه المصطلحات التي تحتاج إلى تحديد معناها الدقيق وضبط مضمونها الفلسفي والأخلاقي والاجتماعي، مصطلح التسامح.. حيث إنّ هذا المصطلح متداول اليوم في كلّ البيئات الأيديولوجية، ويتمّ التعامل مع هذه المقولة ولوازمها الثقافية والسياسية، باعتبارها ثابتة من ثوابت المجتمعات المتقدّمة.. لذلك وبعيداً عن المضاربات الفكرية والتوظيفات الأيديولوجية المتعسّفة، نحن بحاجة إلى ضبط المعنى الجوهرى لهذا المصطلح، وتحديد مضمونه وجذوره الفلسفية والمعرفية، وبيان موقعه في سلّم القيم والمبادئ الاجتماعية.

ولا شكّ أنّ إصرار مختلف المواقع الأيديولوجية على استخدام هذا المصطلح دليل على غياب مضمونه عن واقع العالمين العربي والإسلامي.. إذ



إنّ العديد من الظواهر السياسية والثقافية والمجتمعيّة، تؤكّد بشكل أو بآخر على خلوّ الساحة العربية والإسلامية من مقتضيات ولوازم هذه القيمة.

في معنى التسامح

وقبل الدخول في معنى التسامح في الفضاء العربي والإسلامي، من الأهمية إلقاء نظرة سريعة على حركة تطوّر هذا المصطلح في الفضاء المعرفي والسياسي الغربي.. ففي التجربة الغربية ارتبطت مقولة التسامح بالمسألة الدينية، إذ اعتُبرت من قبل الفيلسوف (جون لوك) بوصفها الحلّ العقلاني الوحيد لمشكلة الخلافات التي نشأت داخل المسيحية، التي هي الدين الرئيسي في الثقافة العربية. ومع تطوّر الحياة السياسية والمجتمعية في الغرب، بدأ ينظر إلى التسامح على حدّ تعبير (سمير الخليل)^(١) باعتباره العمود الفقري للبرالية بوصف هذه الأخيرة فلسفة عامة للجماعة البشرية، كما بوصفها شعوراً يُحسّ تُجاه الجماعات الأخرى. في الغرب اليوم يُنظر إلى التسامح على أنّه سياسي وعرقي وإثني وقومي واجتماعي وجنسي. وهو يتخذ بصورة عامة شكل تحمّل مُتنام، يشمل حيناً متزايد المساحة للفروقات بين الكائنات البشرية.

وبالتالي فإنّ التسامح وفّق التجربة الغربية والفكر الغربي المعاصر، هي الإجابة المطلوبة الغربية آنذاك.. فالاختلافات قادت في فترة من الفترات إلى التعصّب والانكفاء والعزلة، ودفع المجتمع الغربي ثمن ذلك.

وفي إطار البحث عن حلول فلسفية ومعرفية ومجتمعية للاختلافات التي كانت تعصف بالمجتمعات الغربية، تمّ نَحْتُ وبلورة مفهوم التسامح كإجابة

(١) سمير الخليل وآخرون، التسامح بين شرق وغرب - دراسات في التعايش والقبول بالآخر، ص ١٨، دار الساقبي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٢م.

بديلة للاختلافات العقدية والسياسية.. فالاختلافات تقتضي التسامح وهو مسؤولية حضارية وواحد من حقوق الإنسان. فحينما تسود الكراهية لأسباب وعوامل دينية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، يكون التسامح هو الحلّ الذي تُبرِزه التجربة الغربية للتعامل مع دوافع الكراهية.. وعلى ضوء ذلك تكون قيمة التسامح، هي لمعالجة مشاكل الاختلافات الإنسانية، التي قد تقود إلى شيوع ظاهرة الكراهية والعنف، وبالتالي فإنّ التسامح فضيلة أخلاقية، وضرورة سياسية ومجتمعية، وسبيل لضبط الاختلافات وإدارتها. وفي الدائرة الإسلامية لم أجد من خلال بحثي في النصوص الإسلامية مفردة (التسامح)، وإنّما الموجود بعض المفردات الأخرى التي تقترب في المضمون من مفردة التسامح.. ففي النصوص الإسلامية استخدام للمفردات التالية (المدارة - الرفق - السماحة - اليسر والتيسير) وكلّها مفردات تتقارب في مضمونها وجوهرها من المضمون المتداول لمصطلح التسامح.. الذي يعني على المستوى الفعلي التوليف بين الاعتراض والقبول.. فليس كلّ ما ترفضه عقلياً أو تناقضه معتقدياً، تمارس بحقه القطيعة والحرب، وإنّما المطلوب التسامح، الذي يحتضن في جوهره الاعتراض والقبول في آن واحد..

ولهذه القيمة في التجربة الإنسانية، جذور فلسفية ومعرفية، وهي التي تؤسّس لهذه الضرورة الاجتماعية. وبإمكاننا أن نحدّد الجذور الفلسفية والمعرفية لمفهوم التسامح في النقاط التالية:

يعترف الإسلام بالحقوق الشخصية لكلّ فرد من أفراد المجتمع، ولا يجوز أيّ ممارسة تفضي إلى انتهاك هذه الحقوق والخصوصيّات.. ولا ريب أنّه يترتب على ذلك على الصعيد الواقعي، الكثير من نقاط الاختلاف والتمايز بين البشر، ولكن هذا الاختلاف لا يؤسّس للقطيعة والجفاء والتباعد، وإنّما يؤسّس للمدارة

والتسامح مع المختلف، لا بمعنى الاستهتار بالقيم أو الفرار من المسؤولية، وإنما بمعنى الرِّفق والمداراة، وتضمين مقولة الهداية معنى المحبّة والإشفاق.

فالتسامح لا يعني بأيّ حال من الأحوال، التنازل عن المعتقد أو الخضوع لمبدأ المساومة والتنازل، وإنما يعني القبول بالآخر والتعامل معه على أسس العدالة والمساواة بصرف النظر عن أفكاره وقناعاته الأخرى.

إنّ الحقيقة الكاملة والناجزة، لا يمكن الوصول إليها دفعة واحدة، وإنما هي بحاجة إلى فعل تراكمي يستفيد من كلّ العقول والجهود والطاقات الإنسانية. لذلك من الأخطاء الفادحة والقاتلة التعامل مع القناعات الإنسانية بوصفها حقائق جزميّة ومطلقة. وذلك لأنّ هذا التعامل، هو الذي يؤسّس للدوغمائية التي ترى في قناعاتها الحقيقية المطلقة، فتمارس على ضوء ذلك التشدّد والتطرّف على قاعدة امتلاك الحقيقة المطلقة.

وعلى اعتبار أنّنا كبشر لا نمتلك هذه الحقيقة المطلقة، وإنما هي موزّعة بين البشر، وتحتاج إلى إنصات وتواصل مستمرّ بينهم، لذلك فإنّ التسامح هو الخيار السليم الذي ينبغي أن يتمّ التعامل به.

إنّ المنظومة الأخلاقية التي شرّعها الدين الإسلامي من قبيل الرِّفق والإيثار والعفو والإحسان والمداراة والقول الحسن والألفة والأمانة، وحثّ المؤمنين به إلى الالتزام بها وجعلها سمة شخصيّتهم الخاصة والعامة. كلّها تقتضي الالتزام بمضمون مبدأ التسامح. بمعنى أنّ تجسيد المنظومة الأخلاقية على المستويين الفردي والاجتماعي، يفضي لا محالة إلى شيوع حالة التسامح في المحيط الاجتماعي. فالمداراة تقتضي القبول بالآخر، واليسر والتيسير يتطلّبان التعايش مع الآخرين، وحتّى لو اختلفت معهم في القناعات والتوجّهات. والرِّفق يتطلّب توطين النفس على التعامل الحضاري مع الآخرين، حتّى ولو توفرت أسباب

الاختلاف والتمايز معهم. ولذلك نجد أنّ الذكر الحكيم، يرشدنا إلى حقيقة أساسية وهي:

إنّ حُسن الخُلُق والتعامل الأخلاقي والحضاري مع الآخرين، قد يحوّلهم من موقع العداوة والخصومة إلى موقع الولاء والانسجام. إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤].

وجاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣] أي للناس كلّهم مؤمنهم ومخالفهم، أمّا المؤمنون فييسط لهم وجهه، وأمّا المخالفون فيكلّمهم بالمداراة لاجتذابهم إلى الإيمان، فإنّه بأيسر من ذلك يكفّ شرورهم عن نفسه، وعن إخوانه المؤمنين.

ويمتدح الباري عزّ وجلّ أولئك النفر الذين يتجاوزون مصالحهم الخاصة من أجل المصلحة العامة، ويؤثرون الآخرين على أنفسهم. إذ قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]، ويأمر الله تعالى عباده بالعدل والإحسان في كلّ أحوالهم وأطوار حياتهم. إذ يقول عزّ من قائل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]. ومن خلال هذه المنظومة القيّميّة والأخلاقية، نرى أنّ المطلوب من الإنسان المسلم دائماً وأبداً وفي كلّ أحواله وأوضاعه، أن يلتزم بمقتضيات التسامح ومتطلّبات العدالة.

العدالة والتسامح أية علاقة؟

والحاضن الأكبر لمجموع الفضائل الأخلاقية والتي تنسجم في مضمونها مع مضمون مقولة التسامح، هو قيمة العدالة فهي روح الإسلام ومنطقه في كل المجالات والحقول.. فالدين الإسلامي، هو دين الفطرة، لذلك فإن توجيهاته ونظمه وآدابه وأحكامه كلها تدعو إلى العدل والعدالة. وعلى ضوء هذا نصل إلى حقيقة أساسية مفادها، أن مقولة التسامح في الإطار الإسلامي، ليست مرجعية نهائية، وذلك لأنها ليست قيمة كافية لإعادة بناء الأخلاقيات الإنسانية المناسبة لتحقيق السلم بين البشر. والمرجعية النهائية التي يثبتها الإطار الإسلامي، هي مرجعية العدل والعدالة. وذلك لأن التسامح مع ما يختزن من فضائل وعناصر إيجابية، إلا أنه يبقى، رغم كل شيء قيمة سلبية، أعني: مبنية على عدم رفض الآخر، أو على الحياد تجاه المختلف، أو إذا شئنا على رفض العدوان. إن مثل هذا المشروع يحتاج إلى أخلاقيات إيجابية تعمل على التقريب بين الجماعات والتفاعل فيما بينها. وسوف تزداد الحاجة إلى العدالة أو إلى تحقيق المشاركة في الثروات الإنسانية من قبل الجميع، بقدر ما يتقدم مسار الاندماج والتوحيد العالمي الذي تقوده العولمة الزاحفة وتتفاقم الهوة التي تفصل بين الجماعات على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية، أي بقدر ما تتفاقم الهوة الحضارية.

فلا صيانة لمقدّسات الإنسان، ولا محافظة لمكتسباته المادية والمعنوية، بدون عدالة، تصون كل المكتسبات والمنجزات، وتحول دون التعدي والعدوان. فالعدالة كقيمة ومقتضيات ولوازم، هي التي تقود الإنسان إلى تجاوز كل الأنانيات، وتخطي كل العصبية التي تفضي إلى العسف والجور. والالتزام بمتطلبات التسامح، هو جسر العبور إلى قيمة العدالة المطلوبة في كل الأحوال والظروف.

التسامح والمسؤولية الاجتماعية

ثمّة دوافع ومتطلبات عديدة، ساهمت في بلورة الحاجة إلى مفاهيم وقيم وثقافات، تساهم في زيادة وتيرة التفاهم بين الأمم والشعوب، وتؤسّس لعلاقة سلمية وبعيدة عن خيارات القطيعة والصّدام والحروب المفتوحة. فكلّما توسّعت المسافة بين الشعوب والأمم، ازدادت الحاجة إلى أطر ومبادرات تحوّل دون أن تتحوّل هذه المسافة إلى سبب للصراع والصدام.. ولهذا نجد أنّه على مستوى التجارب الإنسانية أنّه من رَحِم التعصّب الديني والقومي والعِرقي تبلورت أفكار التسامح والتعايش، ومن تداعيات الحروب وأهوالها الكبرى نضجت مفاهيم المحبّة والحوار وقبول الآخر كجزء لا يتجزأ من الذات والوجود.

ولكنّ التحديّ الحقيقي الذي يواجه الإنسانية اليوم هو: كيف نجعل من هذه المفاهيم والقيم التي تجسّر العلاقة بين الأمم والشعوب، وتضبط حالات التنوّع والاختلاف قيماً حاكمة وسائدة ليس على مستوى النُخب والأطر الضيقة، وإنما تشكّل تياراً مجتمعياً قوياً، تتجاوز من خلاله كلّ محاولات التزييف والحصار. ويبدو من نظام العلاقات الدولية السائدة، والجهود العالمية المبذولة لعلاج الكثير من المشكلات العالقة والمزمنة في الإطار الإنساني، أنّ العالم اليوم لا يتعاطى مع هذه المفاهيم على أسس سليمة، لذلك تبرز حالة الكيل بمكيالين والازدواجيّة في المعايير وحالات التعامل. من هنا فإنّنا لا نبالغ حين القول: إنّهُ في الكثير من الحالات يتمّ التعامل مع هذه المفاهيم على المستوى الدولي وفوق أنظمة الاستهلاك التي تتجه إلى توظيفها من أجل مصالح وأهداف خاصّة ومحدّدة.

إنّ هذه القيم والمفاهيم الإنسانية والأخلاقية، هي من المساحات الهامة المشتركة بين الإنسانية، بل هي من صلب الاجتماع الإنساني.. بمعنى أنّ غياب

هذه المفاهيم والقيم على مستوى الواقع، يحوّل الوجود البشري إلى غابة مليئة بالوحوش والتجاوزات بكلّ صورها وأشكالها.

ولعلنا لانجانب الحقيقة حين القول: إنّ الكثير من المشاكل والأزمات التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية سواء على صعيدها الداخلي أو على صعيد علاقاتها مع المجتمعات الأخرى، هي من جرّاء غياب العدالة وأنظمتها ومتطلّباتها في نظام العلاقة على المستويين الداخلي والخارجي. والفصام النكد بين النظر والعمل، بين القول والفعل فاقم من هذه الأزمات والمشكلات. فلا أحد على المستوى النظري والتجريدي يكره العدل أو يتّخذ من لوازمه موقفاً سلبياً، ولكن على المستوى الواقعي والفعلي تمارس كلّ الأعمال والممارسات المناقضة لهذه القيمة. وبفعل هذا الفصام والازدواجية لم نتمكن كشعوب عربية وإسلامية من الانعتاق من أسر التخلف والانحطاط، ولم نتمكن من تجاوز المحن الكبرى التي تواجهنا. وذلك لأنّ التقدّم والقدرة على تجاوز المحن، بحاجة إلى طاقة تدمج بين النظر والعمل وتجعل الإيمان معطى عملياً، مفعماً بالحيوية والفعالية.. وعلى هذا فإنّ المجتمع بكلّ شرائحه وفئاته، يتحمّل مسؤولية كبرى تُجاه توطيد حقائق التسامح في المحيط الاجتماعي، وذلك لأنّ سيادة القيم المناقضة للتسامح، تهدّد استقرار المجتمع ووحدته وكلّ مكاسبه التاريخية والراهنة.. لذلك فإنّ توطيد حقائق التسامح في المحيط الاجتماعي، هو في حقيقته دفاع عن رهن المجتمع ومستقبله. من هنا فإنّ هذه المسؤولية، مسؤولية عامة وتستوعب جميع الشرائح والفئات. حيث تسعى كلّ شريحة من موقعها وعلاقاتها أن تجذّر مستوى التفاهم والتعارف بين أبناء المجتمع الواحد، وتؤسّس لحقائق التسامح كوسيلة مجتمعية وحضارية في إدارة الفوارق والتمييزات المتوفرة في المجتمع الواحد. فإذا كانت الوحدة مطلباً إسلامياً

وحضارياً، إذ قال تعالى: ﴿أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا﴾ [الشورى: ١٣]. فإنَّ الاختلاف هو من الأمور الطبيعية في حياة الإنسان عبر التاريخ، وحقيقة إنسانية عميقة لا يمكن نكرانها. وهنا نصل إلى مربط الفرس، حيث إنَّ الوحدة لا تعني غياب الاختلافات لأنَّها من جبلَّة البشر. ولعلَّنا نرتكب خطيئة تاريخية كبرى، حينما نساوي بين الوحدة والتوحيد القسري بين البشر.

وإنَّ المطلوب هو إعادة النظر في مفاهيم الوحدة والاختلاف. حيث إنَّ الوصول إلى حقيقة الوحدة في المجتمع، تتطلَّب احترام الاختلافات وإدارتها بعقليَّة حضارية ومنفتحة، حتى تتراكم عن طريق هذه الإدارة الحضارية حقائق الوحدة القائمة على احترام كلِّ الخصوصيات الثقافية والاجتماعية.. فالوحدة لا تُبنى على أنقاض الخصوصيات، وإنَّما احترام هذه الخصوصيات وإدارتها وفَّق نسق حضاري - تعددي هو الذي يوصلنا إلى الألفة والوحدة.

فالوحدة مهما كان شكلها أو مستواها، لا تُبنى حينما نغرس بذور العداوة والكرهية والخصومة. إنَّ هذه الوقائع تزيد من التشطِّي والانقسام، وتباعِد بين المجتمع وحقائق الوحدة.

وإنَّ التحليل العميق لمسار الوحدة في المجتمعات الإنسانية، يوصلنا إلى قناعة أساسية ألا وهي، أنَّ التسامح والقبول القانوني والاجتماعي بتعدّد الآراء والأفكار والتعبيرات، هو الذي يقود إلى تراكم تقاليد الألفة والاتحاد، وتجاوز كلِّ الإحن والأحقاد في المجتمعات الإنسانية.. فالتسامح تُجَاه القناعات والأفكار والآراء، لا يقود إلى الفوضى والتشتُّت. وإنَّما الذي يقود إلى هذا، هو التعامل مع مطالب الوحدة بعيداً عن حقائق التاريخ والمجتمع.

التسامح طريق الوحدة

وعليه، فإنّ السعي إلى الوحدة، يقتضي إرساء معالم التسامح والقبول بالآخر وجوداً ورأياً. وذلك لأنّ هذه المعالم هي التي تزيد من فرص التضامن الداخلي، وهي التي تُعلي من شأن الانسجام والائتلاف، وهي التي ترعى وتحتضن كلّ وقائع الوحدة في الوسط الاجتماعي. فالإكراه لا يقود إلى الإيمان، كما أنّ نفي الخصوصيات لا يقود إلى الوحدة. لذلك نجد الله سبحانه وتعالى، يحذّر من ممارسة الإكراه لحمل الناس على الإيمان. إذ يقول الحق: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]. فإذا كان الحمل على الحق بالقوة والإكراه محظوراً في الإسلام، فمن باب أولى أن يكون الحمل على ما كان ظنيّاً، أو كان مورد اجتهاد ونظر منهياً عنه باعتباره تسلّطاً وقهراً. لذلك فإنّ تسعير البغضاء وتنمية الأحقاد، يُعدّ من عوامل الهدم الأساسية لأيّ كيان اجتماعي.

وفي إطار العمل على بلورة المسؤولية الاجتماعية تُجاه قيم التسامح والتضامن ونبذ الكراهية، نوّكّد على النقاط التالية:

إنّ التسامح كحقيقة اجتماعية، لا يمكن أن تتجسّد بدون تطوير الثقافة المجتمعية التي تحتضن كلّ معالم وحقائق هذه القيمة. وبالتالي فإنّ المسؤولية الاجتماعية الأولى، هي العمل على تطوير ثقافة الحرية والتواصل وحقوق الإنسان ونبذ العنف والإقصاء والمفاصلة الشعورية بين أبناء المجتمع الواحد. فلكي يُبنى التسامح الاجتماعي وتسود علاقات المحبّة والألفة وحسن الظنّ صفوف المجتمع، نحن بحاجة أن نُعلي من شأن الثقافة والمعرفة القادرة على استيعاب الجميع بتنوّعاتهم واختلافاتهم الاجتماعية والفكرية. وهذا بطبيعة الحال، يتطلّب ممارسة قطيعة معرفية واجتماعية مع كلّ ثقافة تشرّع لممارسة العنف والتعصّب، أو تبرّر لمعتنقها ممارسة النبذ والإقصاء مع الآخرين،

فالتسامح الاجتماعي لا ينمو ويتجذر إلا في بيئة تقبل التعدد والاختلاف، وتمارس الانفتاح الفكري والمعرفي، وتطلق سراح الرأي للتعبير والتقدم.. فلنحقق التسامح، نحن بحاجة أن ننبذ من واقعنا كل أشكال التعصب وممارسة العنف.. حيث إنه لا يمكن أن تتجسد معالم التسامح في مجتمع تسوده ثقافة تدفع إلى الانغلاق والتعصب وممارسة العنف تجاه المخالفين. إن التسامح بحاجة إلى ثقافة مجتمعية جديدة، قوامها القبول بالآخر المختلف والتعامل معه على أسس حضارية تنسجم وقيم المساواة والعدل.

بناء وتعزيز أطر ومؤسسات التفاهم بين مختلف شرائح المجتمع، وذلك لأن الكثير من أنماط العداة والخصومة، ليست وليدة الاختلاف المحض، وإنما هي من جرّاء غياب أطر ومؤسسات للتفاهم والحوار المباشر. فالجفاء والتباعد المتبادل، يساهم في توسيع شقّة الخلاف وتباين وجهات النظر. لذلك من الأهمية بمكان ومن أجل إرساء معالم التسامح في الوسط الاجتماعي، العمل على تطوير خيار التفاهم والحوار المباشر بين مختلف الفرقاء. صحيح أنّ التفاهم لا ينهاي الاختلافات الإنسانية، ولكنه بالتأكيد يمنع تأججها وتحولها إلى مصدر لممارسة العنف والتطرف، وفي ذات الوقت يقيها في حدودها الطبيعية.

فالتفاهم بين مختلف الآراء والتعبيرات، هو الذي يعمق من خيار التسامح في المجتمع. والتفاهم الذي نقصده هنا لا يعني تطابق وجهات نظر الجميع حول مختلف القضايا والأمور، لأن ذلك مستحيل من الناحية الطبيعية والواقعية. وإنما يعني وجود الاختلافات التي يمكن إدارتها وحلّها بوسائل لا نمطيّة، وبعيدة عن ممارسة العنف والعسف. ونحن هنا لا نلغي جدليّة الصراع الاجتماعي، وإنما نلغي فقط أداة خطيرة من أدواته. ومن ثمّ يمكننا القول: إنّ إشاعة أجواء السلم والتسامح والقبول بالآخر وجوداً ورأياً، هو السلاح الفعّال للقضاء على

ظاهرة العنف البشري. فتوطيد أسس التفاهم في المحيط الاجتماعي، هو الذي ييلور آداب وأخلاقيات وضوابط الاختلاف، كما أنه يوفّر لنا جميعاً الأسباب الموضوعية للدنو والقرب من الحقيقة، ويجعلنا نتعلّم من بعضنا البعض على مختلف المستويات.

وفي هذا الإطار لا بدّ من الإدراك، أنّ من المهم أن نلتزم بقاعدة الفهم قبل التفاهم.. بمعنى أن يسعى كل طرف إلى أن يفهم وجهة النظر الأخرى كما هي وبدون زيادة أو نقيصة. وبدون الدخول في متاهات التشويه وحرب الشائعات والأوراق الصفراء.

إنّ الالتزام بهذه القاعدة الذهبية، هو الذي يجعل المجتمع يبدع أسساً وأطراً للتفاهم بشكل مستديم. وبذلك تتراكم الخبرة الحضارية للمجتمع، وتزداد أسس وقواعد التسامح في المحيط الاجتماعي.

فالمسؤولية الاجتماعية تتجسّد في توطيد أركان ثقافة الحوار والتواصل والتسامح والسلم، والقيام ببناء الأطر والمؤسسات التي تُعنى بشؤون التفاهم بين مختلف الفئات والشرائح في المجتمع.

وخلاصة الأمر: إنّنا بحاجة إلى مجتمع جديد، يتجاوز في علاقاته وأنظّمته الداخلية، تلك القواعد التي ساهمت بشكل أو بآخر في تفاقم الأزمات، وازدياد المآزق، ووصولنا جميعاً إلى طريق مسدود.. وَحَدَه المجتمع الجديد الذي يتمكّن من تجاوز محن الراهن وبناء المستقبل على أسس حضارية وإنسانية.

نحو عقد اجتماعي جديد

في ظلّ الخلافات والنزاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تتاب العديد من مناطق العالم الإنساني.

من الضروري أن نتساءل: كيف لنا في هذا الجوّ المحموم، أن نبذل ثقافة حوارية، تساهم في تطوّرنا الروحي والإنساني والحضاري.. كيف لنا أن نطوّر ثقافة البناء والإصلاح في عالم يمور بالخلافات والنزعات والحروب.

ونحن حينما نتساءل هذه الأسئلة المحورية، لا نجنح إلى الخيال والتمني، ولا نتجاوز المعطيات الواقعية، وإنّما نرى أنّ الخروج من نفق الحروب والنزاعات ومتوالياتهما النفسية والاجتماعية والسياسية، لا يتمّ إلاّ بتوطيد أركان ثقافة الإصلاح والحوار والتوازن.

ولا بدّ من إدراك أنّ هذه الثقافة، ليست حلاًّ سحرياً للمشكلات والأزمات، وإنّما هي الخطوة الأولى لعلاج المشكلات بشكل صحيح وسليم.

فالعنف المستشري في حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية، لا يمكن مقابله بالعنف، لأنّ هذا يُدخل الجميع في أتون العنف ومتوالياته الخطيرة، ولكن نقابله بالمزيد من الحوار والإصلاح في أوضاعنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. بمعنى العمل على تطوير وتحسين الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تساهم بشكل أو بآخر في تغذية قوافل العنف والقتل والتطرّف بالمزيد من الأفكار والتبريرات والمسوّغات.

وإنّ طبيعة التطورات الاستراتيجية والأحداث السياسية التي تمرّ بها المنطقة، تتّجه إلى تأكيد حقيقة أساسية في المشهد السياسي للمنطقة وهي: أنّ النخبة أو الفئة - سواء كانت حاكمة أو محكومة - التي تربط مصيرها بخارج حدود الوطن، فإنّ هذا لا يفضي إلاّ إلى المزيد من الإرباك والتدهور، حيث إنّ الارتباط الهيكلية بخارج الحدود، سيزيد من فرص استخدام القهر والقوّة لفرض الخيارات وجبر النقص في العلاقات الداخلية من جرّاء الارتهان للأجنبي.

وهذا يقود إلى تنامي مشاعر العداة والخيبة لكل ما يجري في الساحة العربية، وستشهد المنطقة من جرّاء ذلك حالة من عدم الاستقرار والقلق والخوف، كما سيتفاقم العنف الرمزي والمادي، لأنّ القهر والظلم والإذلال ينبوع دائم للإرهاب والعنف وعدم الاستقرار.

وهذا يدفعنا إلى الاعتقاد الجازم، أنّ الاستقرار السياسي الحقيقي والدائم في فضائنا العربي والإسلامي لا يتأتّى من حالة الارتهان للأجنبي أو الانسجام المطلق مع استراتيجياته وخياراته الإقليمية والدولية. بل إنّ هذه الحالة، تزيد من فرص انهيار الاستقرار وتفاقم من حالات اختراق الأمن الوطني والقومي.

لذلك فإنّه يخطئ من يتصوّر أنّ بوابة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مجتمعاتنا، هي الخضوع لرهانات الأجنبي وخياراته في الغطرسة والهيمنة.

فالتجارب السياسية تثبت أنّ الارتهان للأجنبي، لا يجلب إلّا المزيد من الصعوبات وسخط المجتمعات وفقدان ثقّتها وإيمانها بنخبها السياسية والاقتصادية.

أولوية المصالحة الداخلية

وفي ظلّ الأوضاع الراهنة تزداد مخاطر الارتهان للأجنبي على مختلف المستويات. ويبقى في تقديرنا خيار تنمية مشروع المصالحة الداخلية في الفضاء السياسي والاجتماعي العربي. إذ إنّنا لا يمكن أن نحقق الأمن والاستقرار إلّا على قاعدة المصالحة الداخلية في المجتمعات العربية بين مختلف المكونات والتعبيرات.

مصالحة بين السلطة والمجتمع، بين النخب السياسية والثقافية والاقتصادية،

بين المكوّنات والتوجّهات الدينية والقومية، بحيث يتوقّر مُناخ جديد يزيد من فرص الوفاق والتوافق، ويقلّل من إمكانية الصدام والصراع المفتوح بين الخيارات المتوفرة في الساحة.

إنّنا جميعاً نخبّأً ومجتمعات، لا نمتلك القدرة الحقيقية لإنجاز حلول جذرية لأزماتنا ومشكلاتنا، واستمرار أوضاعنا وأحوالنا على حالها، سيفاقم من الأزمات وسيوصلنا جميعاً إلى شفير الهاوية.

لذلك وفي ظلّ أحوالنا المتردّية والتحدّيات والمخاطر الكبرى التي تواجهنا من مختلف المواقع، وغياب القدرة الحقيقية لدينا جميعاً للانعتاق الجذري من هذه الاختناقات، لذلك كلّه لا يبقى أمامنا كحكومات وشعوب إلاّ أن نلتفت لبعضنا البعض، ونعمل بوعي وإحساس عميق بالمسؤولية لإطلاق مشروع مصالحة سياسية واجتماعية بين مختلف مكوّنات المجتمع، حتى نتمكّن من الخروج من هذه الدائرة الجهنميّة التي تراكم المخاطر وتكثّف من التحدّيات وتزيدنا ضعفاً وتراجعاً وانتكاساً. فالتطورات السياسية تؤكّد أنّ المجال العربي بأسره عاجزٌ عن حماية ذاته والدفاع عن أمنه الوطني والقومي، وأنّ المشروع الصهيوني يتغوّل ويتضخّم ويصل إلى أهدافه الخطيرة من جرّاء عجزنا وضعفنا. ولن نستطيع الخطب الرنانة أو الشعارات الصارخة أن تغيّر من أحوالنا وأوضاعنا وتُزيل عن كاهلنا حالة العجز المطبق التي كلّفتنا ولا زالت الكثير من الخسائر والانكسارات. كما أنّ استمرار الأوضاع الداخلية في البلدان العربية على حالها، يعني استمرار الأخطار والخسائر.

وهذا ينذر بحدوث كوارث سياسية واقتصادية واجتماعية في العديد من المناطق والبلدان.

لذلك لا خيار حقيقيّ أمامنا إلاّ مصالحة أنفسنا وإعادة بناء عقد سياسي

واجتماعي جديد على المستويين الوطني والقومي، حتى نتمكن من توفير شروط الخروج والانعقاد من هذه الأزمات الخانقة والتي تهدد وجودنا ومستقبلنا كله. فلا أحد في العالم العربي كله يتحمل اليوم الانتقال من خسارة إلى أخرى، ومن نكسة إلى نكسة أخرى أشد منها وطأة وخطراً وتأثيراً على الحاضر والمستقبل. ففي ظل الأوضاع الحالية ازدادت الأمة معاناة وتراجعت، وفي ظل النظام العربي الرسمي القائم توسع المشروع الصهيوني وأصبح يهدد الجميع أمنياً وسياسياً واقتصادياً، وازددنا تفككاً وتفشياً على ضوء الموقف من مشروع السلام والتطبيع. وفي ظل هذه الظروف والأوضاع حدثت حروب ومصادمات عربية - عربية أرهقت الجميع وأدت إلى أضرار فادحة في جسم الأمة.

وخلاصة الأمر، أنّ جميع الوقائع والتطورات الداخلية والخارجية، تثبت بشكل لا لبس فيه حاجتنا جميعاً إلى نظام وعقد سياسي جديد يضع الأمة من جديد في الطريق الصحيح من أجل تحقيق أهدافها وتطلعاتها التاريخية. إنّنا أحوج ما نكون اليوم إلى رؤية وعقد جديد ينظم العلاقات الداخلية بين قوى الوطن المتعددة وبين الدول العربية مع بعضها البعض. وينمي طاقاتنا ويصقل مواهبنا ويعزز قدراتنا الذاتية والموضوعية ويحرر إرادتنا من العجز أو الارتهان والتبعية، ويشحذ كل طاقات وقدرات الأمة من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والتاريخية، ودحر المشروع الصهيوني من فضاءنا ومجالنا السياسي والحضاري. فثغرات واقعنا العربي عديدة وعظيمة، والتحديات والمخاطر التي تهددنا متواصلة، ولا خيار أمامنا إلا إعادة ترتيب أوضاعنا وأحوالنا على أسس جديدة تأخذ بعين الاعتبار كل التطورات والتطلعات الداخلية، دون أن تُغفل حاجتنا جميعاً إلى الائتلاف والوحدة.

وهذا يتطلب من النخب السياسية في المجال العربي، اتخاذ إجراءات

وخطوات عملية ملموسة لوقف الانهيار والانطلاق في بناء حياة سياسية جديدة، تؤسس لمشروع عربي جديد، يحقق نهضتنا ويوفّر لنا القدرة النوعية لمجابهة التحديات الكبرى التي تفرضها قوى الهيمنة والغطرسة في المجال العربي.

وإنّ الخطوة الأولى في مشروع وقف الانهيار وإعادة التوازن إلى المجال العربي هي إصلاح وتطوير العلاقة بين السلطة والمجتمع في الإطار الوطني والعربي. فهي مدخل وقف التراجع والتقهقر، وهي التي تمكّننا من التغلب على المصاعب الاقتصادية والسياسية التي تواجه دول العالم العربي لأسباب وعوامل مختلفة.

وإنّ هذه المصالحة بما تتضمن من رؤية ونمط جديد للعلاقة والتعامل، هي اليوم أكثر من ضرورة.. إنّها خيارنا المتاح للدخول في حركة التاريخ من جديد وتجاوز كلّ المعضلات والعقبات التي تحوّل دون تقدّمنا وانطلاقنا من جديد.

وما لم تقم دول العالم العربي بمشروع المصالحة مع شعوبها ومجتمعاتها، فسيكون مستقبل المجال العربي بأسره قائماً وخطيراً على مختلف المستويات.

فلا تقدّم بدون إصلاح، ومن ينشد التطوّر أو التقدّم دون القيام بخطوات إصلاحية حقيقية، فإنّ أغلب الخطوات التي يقوم بها سترّاكم من الأزمات، وستكثّف من حالات الإحباط والفشل. فالارتباط بين الإصلاح والتقدّم هو ارتباط النتيجة بالسبب.

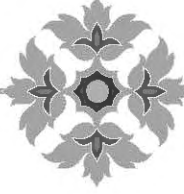
وهذا العقد الاجتماعي - السياسي هو الذي يرفع مصالح الجميع، وهو المرجعية العليا لكلا الطرفين. فمفتاح الخلاص للعديد من التوترات والأزمات، يكمن في وجود عقْد ينظّم طبيعة العلاقة بين قوى الأمة ومؤسساتها المتعدّدة. ويحدّد الأهداف المرحلية والاستراتيجية التي تسعى إليها قوى الأمة، وتبلور حقوق وواجبات كلّ طرف.

ومن المؤكّد أنّ تنظيم العلاقة بين مختلف مكوّنات الأمة، بحاجة إلى العديد من الجهود والإمكانات، وإلى ثقافة سياسية جديدة، تأخذ على عاتقها تعبئة المجال العربي وفُق أهداف واضحة وأساليب ممكنة وحضارية، وإلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية والثقافية، بحيث نصل إلى مستوى حضاري يحكم علاقة السياسي بالثقافي والعكس.

وجماع القول: إنّ بوابة خلق الإجماع الوطني والقومي الجديد، هي تجديد الحياة السياسية، وتوسيع مستوى المشاركة فيها، وتنظيم قواعد التنافس والصراع فيها أيضاً.

والعقْد السياسي - الاجتماعي الجديد، هو الذي يوفّر الأرضية المناسبة لتطوير مؤسسة الدولة وتحديث هياكلها الدستورية، وبناء الاقتصاد الوطني ووضع برامج النهوض في مختلف الميادين والمجالات.





مفهوم التسامح وقضايا العيش المشترك

في زمن الصراعات المذهبية والدينية والقومية، تتأكد الحاجة إلى ثقافة التسامح والحوار، لأنه لا يمكن الوقوف ضدّ نزعات القتل والإلغاء لدواعٍ دينية أو مذهبية أو قومية، إلاّ بتعميق خيار التسامح والحوار في مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

لأنّ هذا الخيار هو الذي يساهم في إعادة صياغة علاقة الإنسان بأفكاره وعقائده. فالتعصّب الأعمى للذات وأفكارها وعقائدها، هو الذي يدفع الإنسان للتجاوز على حقوق وكرامات الآخرين، وثقافة التسامح هي التي تضبط علاقة الإنسان بعقائده وأفكاره، بحيث لا تصل إلى مستوى التعصّب الأعمى الذي يقود صاحبه إلى القتل وممارسة التدمير باسم القيم والعقيدة.

لهذا فإنّ ساحتنا العربية والإسلامية اليوم، أحوج ما تكون إلى هذه الثقافة، التي تطرد من فضائنا الاجتماعي والثقافي والسياسي، كلّ مظاهر العنف وأشكال الإلغاء والنفي، وتؤسّس لقيم الحوار والتواصل والاحترام، وتقودنا جميعاً صوب صياغة علاقتنا مع بعضنا البعض مع تعدّد ديننا الدينية أو المذهبية أو القومية أو العرقية، على أسس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص واحترام وصيانة حقوق الإنسان.

وفي سياق العمل على تعميق خيار وثقافة التسامح والعدالة في الاجتماع الإسلامي المعاصر، نتطرق إلى المحاور التالية:

أولاً: التسامح في الإسلام

ثمّة مداخل منهجيّة عديدة لتوضيح مفهوم التسامح في المنظور الإسلامي، إلّا أنّ من أهمّ هذه المداخل هي تلك المرتبطة بطبيعة الإسلام وتشريعاته ونُظْمِهِ.. إذ لا يمكننا منهجياً أن نتصوّر تشريعات الإسلام وأحكامه ونظمه بكلّ مستوياتها، بعيداً عن حقيقة التسامح التي تحتضنها كلّ قيم وتشريعات الإسلام.. ووجود مفارقة صارخة على هذا الصعيد بين قيم الإسلام ومثله وواقع المسلمين المليء بالكثير من المظاهر والحقائق المضادة لمفهوم التسامح.. يدفعنا إلى الإصرار على أهمية اكتشاف رؤية الإسلام لمفهوم التسامح، من داخل قيمه ومن الطبيعة التشريعية والقانونية التي تمثلها قيم الإسلام ونظمه الأساسية.

ففي الإسلام «تعتبر الكلمة أول شيء وآخر شيء في الدعوة، ذلك لأنّه لَمَّا كان الهدف من الدعوة إلى الله تعالى إيصال الحقّ إلى القلوب، ليستقرّ فيها ويحرّك الإنسان باتجاه الفضيلة، فإنّ من الضروري أن تكون الكلمة الوسيلة الأساس في تحقيق هذا الهدف، بسبب ما فيها من رؤية ولين وقدرة على الإقناع، وبسبب ما تحقّقه من ضمانات الثبات والتمكّن لأفكارها في القلوب والسلوك.. وهذا السياق هو الذي تؤكّده الآيات الكريمة بوصفه الميزة التي اختصّت بها الدعوة الإسلامية، التي أرادت السموّ بالإنسان إلى ملكوت الله تعالى والأُنس بجواره»^(١).

(١) محسن عطوي، زاد المبلغين، موسوعة إسلامية فكرية تعين الخطباء والموجهين، ص ٢١، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ١٤٠٩ هـ.

فيقول تبارك وتعالى: ﴿ اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥]. والموعظة الحسنة على حدّ تعبير بعض المفسّرين هي: التي تدخل القلب برفق، وتعمّق المشاعر بلطف، لا بالزّجر والتأنيب في غير موجب، ولا بفضح الأخطاء التي قد تقع عن جهل أو حسن نية.. فإنّ الرّفق في الموعظة كثيراً ما يهدي القلوب الشاردة ويؤلّف القلوب النافرة ويأتي بخير من الزّجر والتأنيب.. والدعوة إلى سلوك الطريق الأحسن في مقام الجدل والصراع الفكري، هي دعوة قرآنية تخاطب كلّ مجال من مجالات الصراع في الحياة وتتّصل بكلّ علاقة من علاقات الإنسان بأخيه الإنسان في مجالات الصراع.. إنّها دعوة الله إلى الإنسان في قوله تعالى: ﴿ اذْفَعِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾ [فصلت: ٣٤]، وقوله: ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾ [الإسراء: ٥٣].

هذه الدعوة الصافية التي توحى للإنسان في كلّ زمان ومكان، أنّ مهمّته في الحياة هي أن يثير في الإنسانية عوامل الخير ويلتقي بها في عملية استثارة واستثمار، بدلاً من عوامل الشرّ التي تهدم ولا تبني، وتضرّ ولا تنفع، وتدفعه في الوقت نفسه إلى أن يجعل اختيار الأحسن في كلّ شيء وفي كلّ جانب من حياته شعاره الذي يرفعه في كلّ مكان وزمان.

وإنّ القوّة مهما كانت درجتها لن تنسجم مع طبيعة الرسالة الإسلامية، ما دامت القوّة تعني محاصرة العقل وفرض الفكرة عليه تحت تأثير الألم أو الخوف. لذلك فإنّ البارّي عزّ وجلّ يحدّث رسوله أن يمارس التبليغ بروح السيطرة والاستعلاء، ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ﴾ [الغاشية: ٢١-٢٢].

ولما كانت الأخلاق تتجلّى رقة وحناناً واستيعاباً للآخرين، فإنّنا نلاحظ أنّ

الله تعالى يذكر نبيه بالقاعدة الذهبية التي جعلته داعية ناجحاً ومقبولاً، ويؤكد له أنّ حيازته على هذه السجّية، إنّما هي بفضل الله وتوفيقه: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. وفي هذا الجوّ المفعم بالأخلاق وطيب القلب والعفو، نحدّد علاقتنا بالأشياء والأشخاص، لتكون بأجمعها مشدودة إلى هذه القيم النبيلة، وسائدة في هذا الاتجاه. فالأصل في العلاقة بين بني الإنسان بصرف النظر عن منابهم الأيديولوجية والفكرية، هو الرحمة والإحسان والبرّ والقسط وتجنّب الإيذاء.

فالتسامح ووفق المنظور الإسلامي، فضيلة أخلاقية، وضرورة مجتمعية، وسبيل لضبط الاختلافات وإدارتها.

والسؤال الذي يطرح في هذا السياق هو: ما هي الجذور المعرفية والفكرية لمفهوم التسامح في الرؤية الإسلامية.

وبإمكاننا أن نجيب على هذا السؤال، من خلال النقاط التالية:

يعترف الإسلام في كلّ أنظمتة وتشريعاته، بالحقوق الشخصية لكلّ فرد من أفراد المجتمع، ولا يجيز أيّ ممارسة تفضي إلى انتهاك هذه الحقوق والخصوصيات. ولا ريب أنّه يترتب على ذلك على الصعيد الواقعي، الكثير من نقاط الاختلاف بين البشر، ولكن هذا الاختلاف لا يؤسّس للقطيعة والجفاء والتباعد، وإنّما يؤسّس للمداواة والتسامح مع المختلف. فالاختلاف بكلّ صورته وأشكاله، ليس مدعاة أو سبباً لسلب الحقوق أو نقصانها، وإنّما تبقى حقوق الإنسان مصانة ووفق مقتضيات التسامح والعدالة.

إنّ الحقيقة الكاملة والنّاجزة، لا يمكن الوصول إليها دفعة واحدة، وإنّما هي بحاجة إلى فعلٍ تراكميٍّ يستفيد من كلّ العقول والجهود والطاقات الإنسانية.

لذلك من الأخطاء الفادحة والقاتلة التعامل مع القناعات الإنسانية بوصفها حقائق جزئية ومطلقة. وذلك لأنّ هذا التعامل، هو الذي يؤسّس للدوغمائية التي ترى في قناعاتها الحقيقة المطلقة، فتمارس على ضوء ذلك التطرّف والتشدد على قاعدة امتلاك الحقيقة المطلقة. وعلى اعتبار أنّنا كبشر لا نمتلك هذه الحقيقة المطلقة، وإنّما هي موزّعة بين البشر، وتحتاج إلى إنصاف وتواصل مستمرّ بينهم. لذلك فإنّ التسامح هو الخيار السليم الذي ينبغي أن يتمّ التعامل به.

إنّ المنظومة الأخلاقية والسلوكية التي شرّعها الدين الإسلامي من قبيل الرفق والإيثار والعفو والإحسان والمداراة والقول الحسن والألفة والأمانة، وحثّ المؤمنين على الالتزام بها وجعلها سمة شخصيتهم الخاصة والعامة، كلّها تقتضي الالتزام بمضمون مبدأ التسامح، بمعنى أنّ تجسيد المنظومة الأخلاقية على المستويين الفردي والاجتماعي، يفرضي لا محالة إلى شيوع حالة التسامح في المحيط الاجتماعي. فالرفق يتطلّب توطين النفس على التعامل الحضاري مع الآخرين، حتّى ولو توفّرت أسباب الاختلاف والتمايز معهم. والمداراة تقتضي القبول بالآخر، واليسر والتيسير يتطلّبان التعايش مع الآخرين، وحتى ولو اختلفت معهم في القناعات والتوجهات. إذ يقول عزّ من قائل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠].

ومن خلال هذه المنظومة القيمية والأخلاقية، نرى أنّ المطلوب من الإنسان المسلم دائماً وأبداً وفي كلّ أحواله وأوضاعه، أن يلتزم بمقتضيات التسامح ومتطلّبات العدالة.

فالتسامح كسلوك وموقف ليس مئة أو دليل ضعف وميوعة في الالتزام بالقيم، بل هي من مقتضيات القيم ومتطلّبات الالتزام بالمبادئ. فالغلظة والشدة والعنف في العلاقات الاجتماعية والإنسانية، هي المناقضة للقيم، وهي المضادة لطبيعة

متطلبات الالتزام وهي دليل ضعف وخواء.

وعليه فإن التسامح الذي يقود التعايش والاستقرار الاجتماعي وتطوير أواصر وأسباب التعاون بين مختلف أبناء وشرائح المجتمع، هو من صميم القيم الإسلامية النبيلة، وكل إنسان خالف ذلك، ومارس الغلظة والشدة في علاقاته الإنسانية والاجتماعية لدواعٍ مختلفة، هو الذي يحتاج إلى مبررات أيديولوجية واجتماعية.. فالأصل في العلاقات الاجتماعية والإنسانية، أن تكون علاقات قائمة على المحبة والمودة والتآلف، حتى ولو تباينت الأفكار والمواقف، بل إن هذا التباين هو الذي يؤكد ضرورة الالتزام بهذه القيم والمبادئ.

و«في القراءة المتأنية للقرآن الكريم نلتقي بعنوان «العفو» ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧]، و«المغفرة» ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [الجاثية: ١٤]، ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]، وهاتان الكلمتان تدلان على التساهل في مسألة الحق بإسقاطه، وفي الذنب والخطأ بمحوه، كما ورد في الحديث: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له». والصبر على ضغط الانفعالات النفسية في مؤثراتها السلبية بمنعها عن الانفجار ورد الفعل، وليس فيها أية إيحاءات للمعنى الإنساني السلبي بالنسبة إلى المعفو عنه بما يعبر عن الإسقاط والإذلال، بل هو تعبير عن المبادرة إلى إعطاء الفرصة للآخر بالتخفف من ضغط الذنب والخطأ وإنكار الحق، ما يساهم في إسقاط الحواجز الداخلية والخارجية بين العافي والمعفو عنه»^(١).

فالإسلام بقيمه ومبادئه، وتجربته التاريخية المجيدة، لم يشرع لممارسة العنف ضد التخلف، ولم يؤسس للمفاصلة الشعورية والعملية ضد المغيرات الذي لم

(١) مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العدد ٢٧، ص ٢٣، ربيع ٢٠٠٤م - ١٤٢٥هـ.

يمارس عملاً عدوانياً ضدّ المسلمين. لذلك يقول تبارك وتعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

والمنهج النبوي مليء بالقصص والنماذج التي تدلُّ على سماحة الإسلام، وسعي الرسول (ص) وأئمة أهل البيت (ع) وصحبهم الكرام على استيعاب مخالفيهم والإحسان إليهم، والعفو عن المسيء وحسن الظنّ بالناس.

فالمجتمع المتعدّد الذي بناه رسول الله (ص)، لم يبنه على القهر والقسر وفرض اللون الواحد، بل على التسامح وحسن الظنّ والحوار والاحترام المتبادل. وجاء في عهد الإمام علي بن أبي طالب (ع) لمالك الأشتر حين ولّاه على مصر «وأشعر قلبك الرحمة للرعيّة، والمحبة لهم واللفظ بهم، ولا تكوننّ عليهم سبُعاً ضارياً، تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين، وإما نظير لك في الخلق، يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العليل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ. فأعطيهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحبّ أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، فإنك فوقهم ووالي الأمر عليك فوقك، والله فوق من ولاك، وقد استكفأك أمرهم وابتلاك بهم، ولا تنصبنّ نفسك لحرب الله، فإنه لا يد لك بنقمتيه، ولا غنى بك عن عفوه ورحمته، ولا تندمنّ على عفو، ولا تبجحنّ بعقوبة...»^(١).

«ولم يسجل التاريخ حوادث طائفية، أو سجالات عقائدياً، أو تناحراً، أو احتراباً على أساس ديني، رغم تواصل الحوار بين الأطراف المعنية، كما لم يُصدر النبي (ص) أو الصحابة خطاباً تحريضياً يقوم على الإقصاء أو الرفض للأخر المختلف دينياً، بل كان السائد هو لغة الحوار والتفاهم بين الأديان السماوية الثلاثة» ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، بل فنن

(١) نهج البلاغة، الكتاب ٥٢.

القرآن أسلوب الحوار مع أهل الكتاب على أساس ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وإنما دخل النبي (ص) الحرب مع أهل الكتاب بعد أن نقضوا بنود الميثاق (صحيفة المدينة) وتواطؤوا مع العدو لإجهاض الدولة الفتية، إذ كان ذلك مبرراً لدخوله معهم في عدة حروب وفي أكثر من موقع، وأصبح الدفاع عن النفس والمجتمع آنئذٍ أمراً مشروعاً لحماية النفس والمجتمع من مدهمات الأعداء»^(١).

ووجود حالات من انتهاك حقوق الإنسان، أو الضيق بالرأي المختلف في تجربة المسلمين، ينبغي أن تُقرأ هذه الحالات في سياقها السياسي والاجتماعي والثقافي القائم. فهذه الممارسات هي وليدة ظروفها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نحسبها على الإسلام. فالقيم الإسلامية جاءت من أجل صون الحرية والحقوق، وأي تجاوز عليهما مُدان ومُستنكر وفق مقتضيات والضوابط الإسلامية.

لذلك من الأهمية بمكان قراءة التاريخ والتجارب المختلفة للمسلمين، بعيداً عن عقلية التقديس والترعات النرجسية، التي لا ترى في التجربة التاريخية للمسلمين أي خطأ أو تجاوز لقيم الإسلام.

ووجدتنا الاجتماعية والوطنية اليوم، بحاجة إلى غرس قيم ومتطلبات التسامح في فضائنا الاجتماعي والثقافي والسياسي.. كما أنّ من مقتضيات مواجهة التحديات الكبرى التي تواجهنا إشاعة قيم الحوار والتسامح والمحبة والألفة بين أبناء المجتمع والوطن الواحد.

فالتسامح بما يعني من قيم وسلوك ومواقف هو جسرنا لإعادة تنظيم علاقتنا الداخلية، بما يوفر لنا إمكانية حقيقية وصلبة لمواجهة كل التحديات والصعوبات.

(١) مجلة قضايا إسلامية معاصرة، مصدر سابق، ص ٢٧٢.

فالتسامح اليوم ليس فضيلة فحسب، بل هو ضرورة اجتماعية وثقافية وسياسية، وذلك من أجل تحصين واقعنا أمام كل المخاطر الزاحفة إلينا، والتي تستهدفنا في وجودنا ومكاسبنا وتطلعاتنا.

ولا شك أنّ تعميم وغرس هذه القيمة في فضاءنا الاجتماعي بحاجة إلى سياق قانوني وإجرائي يحمي هذه القيمة ويوفّر لها الإمكانية الحقيقية لكي تستتب في تربتنا الاجتماعية.

وهذا يتطلّب منّا العناية والالتزام بالأمر التالي:

ضرورة تجريم كل أشكال بث الكراهية والحقد بين أبناء الوطن والمجتمع الواحد.. فاللحظة التاريخية تتطلّب منّا جميعاً القبض على وحدتنا واستقرارنا، وهذا بطبيعة الحال يتطلّب الوقوف بحزم ضدّ كل محاولات بث الفرقة والكراهية والحقد بين أبناء الوطن الواحد.

أنّ تعني وسائل الإعلام والتثقيف والتوعية في مجتمعنا بهذه القيمة، وتعمل على تكريسها في خطابها الثقافي والإعلامي، حتّى يتوفّر المناخ المناسب لكي تكون هذه القيمة، جزءاً من نسيجها الثقافي والاجتماعي.

إنّ المؤسسات والمعاهد والشخصيات الدينية في المجتمع، تتحمّل مسؤولية كبرى على هذا الصعيد. لذلك فإنّ هذه الجهات معنية اليوم بضرورة إشاعة وتعميق متطلبات التسامح في واقعنا الاجتماعي والثقافي والسياسي.

فالمطلوب من هذه المؤسسات والجهات، ليس تبرير وتسويغ أشكال وممارسات الكراهية في المجتمع، بل محاربتها ورفع الغطاء الشرعي عنها، والعمل من مختلف المواقع عبر مختلف الوسائل لتعميق قيم الحوار والتسامح وصيانة حقوق الإنسان في المجتمع.

ثانياً - رؤية في العيش المشترك

ثمة سؤال مركزي تُثيره الأحداث والتطوّرات في أكثر من بلد عربي وإسلامي. وهو كيف نعيش معاً ونحن مختلفون، وذلك لأنّ الاختلاف في أيّ دائرة من دوائر الحياة والفكر، من الحقائق الثابتة والشاخصة في حياة الإنسان بصرف النظر عن بيئته أو تكوينه المعرفي والعقدي. ولكن في ذات الوقت لا يمكن للإنسان أن يعيش وَحْدَهُ، وإنّما هو مجبول على أن يعيش حياة اجتماعية وإنسانية مع آخرين قد يختلفون معه كلياً أو جزئياً، وكلّ المحاولات التي بذلها الإنسان الفرد أو الجماعة لتعميم قناعاته ومواقفه، واستخدام القهر والغلبة لسيادة أفكاره ومعتقداته، لم تُفْضِ إلاّ للمزيد من الاختلاف والاحتقان.

لذلك فإنّنا بحاجة أن نبحث عن إجابة أو صيغ حضارية للتعامل بين حقيقة الاختلاف الإنساني وضرورات العيش المشترك. فلا يمكن أن ندحر الاختلافات أو نطمسها بين البشر، كما أنّه لا يمكن أن ينعزل الإنسان وينكفي عن غيره بدعوى الاختلاف والتباين في وجهات النظر.

ولعلّنا لا نبالغ حين القول: إنّ طبيعة الإجابة على هذا السؤال، هي التي ستحدّد بشكل أو بآخر طبيعة المستقبل السياسي والاجتماعي للعديد من الدول والبلدان العربية والإسلامية. وإنّ مظاهر العنف والفوضى التي تشهدها بعض البلدان، هي ليست من جرّاء وتداعيات حقيقة التنوّع والتعدّدية الموجودة في هذه البلدان، وإنّما هي لغياب صيغة حضارية تجمع بين حقيقة الاختلاف الذي لا يمكن نبذه وإنهاؤه من الوجود الإنساني وبين ضرورات العيش المشترك. لهذا فإنّ الوصول إلى صيغة سياسية وثقافية ومجتمعية لهذا الأمر هو الذي سيحدّد شكل المستقبل السياسي للعالم العربي، فكيف يمكن بناء رؤية وطنية في كلّ بلداننا وأوطاننا العربية لا تُغفل حقيقة التعدّد والتنوّع والاختلاف، ولا تتجاوز

متطلبات الوحدة والعيش المشترك.

وإنّ التغافل عن هذه الحقيقة، أو عدم احترام متطلباتها، هو الذي ساهم بشكل أو بآخر بحالات الفوضى والعنف التي سادت في بعض البلدان العربية والإسلامية. فلا يمكن قهر الناس على رأي وطريقة واحدة، وإنّ أية محاولة في هذا الإطار لم تنتج إلاّ المزيد من التشبّث بالخصوصيات الذاتية. فلا يمكن تعميم الخصوصيات الذاتية بالقهر والقسر، وإنّما بالتوافق والحوار والانفتاح وخلق المساحات المشتركة بين جميع الخصوصيات والمكوّنات. فالمجتمعات لا تُدار بالقسر، والاستقرار لا يتأتّى بالقهر، والأمن بكلّ مستوياته ودوائره، لا يُنجز إلاّ بالتوافق واحترام الخصوصيات وتوطيد أركان العيش المشترك. ومن يبحث عن الأمن والاستقرار بعيداً عن مقتضيات السلم الأهلي وخلق التفاهات والتوافقات الضرورية بين مختلف الخصوصيات والمكوّنات، فإنّه لن يحصد إلاّ المزيد من تشبّث الناس بخصوصياتهم الذاتية. ولا يمكن لاعتبارات ذاتية وموضوعية، أن تنجح تلك المحاولات والممارسات التي تستهدف تعميم خصوصية واحدة بوسائل قهرية على بقية الخصوصيات.

فالأوطان فضاء مشترك لكلّ الخصوصيات والمكونات، ولا تُبنى هذه الأوطان إلاّ بإعادة صياغة طبيعة العلاقة بين هذه المكونات والتعبيرات. بحيث تخرج من سياق الاستعداد والتحريض على الكراهية والمفاصلة الشعورية والعملية، إلى حقائق التفاهم والتقارب والاحترام المتبادل.

ومهما كانت قناعة الإنسان بصوابية أفكاره ومعتقداته، فإنّ هذا لا يبرّر له ولا يشرّع له، أن يمارس الغرض والقهر وأدوات السلطة لتعميم أفكاره وقناعاته. فلكلّ إنسان الحقّ في الاعتزاز بأفكاره والتشبّث بقناعاته والاعتزاز بعقائده، ولكن ليس له الحقّ في قهر الناس عليها، وممارسة أساليب قسرية لتبنيها.

ولعلنا لا نبالغ حينما نقول: إنّ الكثير من المشاكل السياسية والثقافية والأيدولوجية، التي تعاني منها بعض البلدان العربية والإسلامية، هي من جرّاء هذه الرؤية والممارسة، حيث التعصّب الأعمى والمقمت بالذات وأفكاره، مما يقود إلى التوسّل بوسائل القهر والظلم لتعميم هذه الأفكار والقناعات على بقية المواطنين. فالأحزاب الأيدولوجية التي حكمت في بعض البلدان العربية، وعملت بوسائل سلطويّة وقهرية لتعميم أيدولوجية الحزب، هي بهذه الطريقة لم تعالج مشاكل المجتمع والوطن الذي تنتمي إليه، وإنّما فاقمتها وبنت حواجز إسميّة بين مختلف مكوّنات شعبها.

ونظرة واحدة إلى الدول العربية، التي حُكمت من قبل أحزاب أيدولوجية، يجعلنا نكتشف هذه الحقيقة، ونكتشف أنّ قهر الناس على فكرة ما، وأيدولوجية ما، لا يُنتج إلاّ الحقائق المضادّة لتلك الفكرة والأيدولوجية. كما أنّ التشكيلات الأيدولوجية والسياسية التي لا تمتلك سلطة سياسية، وتمارس في مجتمعها ووطنها هذه الممارسات وتتوسّل بوسائل وأساليب إقصائية، تَمّ عن تعصّب أعمى للذات وأفكارها. فهي لا تنتج الأمن والاستقرار، وإنّما على العكس من ذلك تماماً.

فلكلّ إنسان على وجه هذه البسيطة، الحقّ في أن يحمل فكرة أو يقتنع برؤية ومشروع، ولكن ليس له الحقّ في قهر الناس على هذه الفكرة أو الرؤية أو المشروع. لذلك نجد أنّ الباري عزّ وجلّ والذي اصطفى أنبياءه ورسله، وحملهم مسؤولية النبوّة وهداية البشر إلى الطريق المستقيم، لم يعطهم سلطة القهر والسيطرة على الناس، وإنّما حدّد مهمّتهم ووظيفتهم بالتذكير والتبليغ. قال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [الغاشية: ٢١-٢٢].

فالمهمة كما يقول بعض المفسّرين أن تطرح الكلمة التي تهزّ سمع الناس، لتنفذ

إلى عقولهم، لتفتح في داخلها نافذة للتفكير في حساب كل تلك الاحتمالات ليعيشوا قلق المعرفة في مسؤولية المصير. وأن تحرك أسلوب الذي يتفاعل مع فطرتهم ومشاعرهم وتطلعاتهم، ليشير اهتماماتهم حول الفكرة التي تقدمها، والخطر الذي يتهدددهم، في الأجواء التي يحبونها ويرغبونها ويقبلون على الاندماج فيها. كما أنّ الإنسان مهما علت رتبته العلمية والاجتماعية، فإنه لا يملك في طريق تكوين قناعات الناس أو إقامة الحجّة عليهم، إلاّ الجهد والكلمة. فإذا بذلها الإنسان فقد قضى ما عليه، ولم يسأط الباري عزّ وجلّ أحداً على قلوب الناس، ولم يجعل مشاعرهم خاضعة لقدرة أحد الذاتية.

ولم يُمكن الخالق عزّ وجلّ لأحد الأمر في تغيير ذهنيات الناس وقناعاتهم بطريقة قسرية - قهرية. فدور الأنبياء والرسول - وهم أصفياء الله عزّ وجلّ - هو الإبلاغ والدعوة إلى الله بالكلمة الواعية المذكرة، ليأخذ البشر بعد ذلك حرّيتهم في الإيمان والكفر ليكون حسابهم على الله.

فالله سبحانه وتعالى لم يُشرّع لأحد، أن تكون لديه سلطة على قناعات الناس وأفكارهم، ومسؤولية صاحب الفكر والرؤية، أن يعرض فكرته على الناس ويتوسّل بوسائل الدعوة والتبليغ، ولكن ليس لأحد السلطة على قهر الناس وفرض الآراء قسراً عليهم.

فالاختلاف الديني والمذهبي، الفكري والسياسي، لا يشرّع لأحد انتهاك حقوق الطرف الآخر بدعوى الاختلاف والتباين في العقيدة أو المذهب أو الفكر أو السياسة. فالاختلافات بكلّ مستوياتها، لا تشرّع الظلم والعدوان وانتهاك الحقوق، بل على العكس من ذلك تماماً. إذ إنّ المختلف في الرؤية الإسلامية له حقوق كاملة وعلى الطرف الآخر أن يصونها ويحترمها. وهذه المسألة هي حجر الزاوية في مشروع خلق السلم الأهلي والعيش المشترك في مجتمع متعدّد ومتنوّع.

وهذا بطبيعة الحال، يقودنا إلى التأكيد على النقاط التالية:

إنّ التعصّب الأعمى لأفكار الذات وقناعاتها، يضرّ بمستوى انتشار وقبول الآخرين لهذه الأفكار. فالتعصّب بكلّ مستوياته، يضرّ بالأفكار والمعرفة، وينفّر الناس منها، ويحول دون توسيع المقتنعين بها.

كما أنّ هذا الداء النفسي والعقلي والسلوكي الخطير، يحول دون الاستقرار والأمن الاجتماعي. وهناك بؤنّ شاسع ينبغي الالتفات إليه، بين ضرورات ومتطلبات الدفاع والتبشير بالأفكار والقناعات التي يحملها الإنسان، وبين التعصّب الأعمى. فالدفاع عن الأفكار لا يقتضي العدوان على الآخرين، بينما التعصّب شكل من أشكال العدوان، ودعوة الآخرين إلى تبني قناعات ومواقف الذات، لا تتطلب وضمّ الآخر بأشنع الصفات واتّهامه بأسوأ الممارسات، بينما التعصّب الأعمى يشرّع ذلك ويقود صاحبه إلى ممارسات إقصائية وعنيفة لا تنسجم ومقتضيات الدعوة والتي هي أحسن، ولا تتناغم مع حاجات الاستقرار والأمن الاجتماعي.

لذلك فإنّ إزالة الآثار السلبية للاختلافات، تحتاج إلى الوقوف بحزم ضدّ ظاهرة التعصّب الأعمى، لأنّ هذه الظاهرة، بمثابة الوعاء الحقيقي للكثير من الآثار السلبية التي تمنع العيش المشترك بين المختلفين. من هنا فإنّ الوصول إلى حقيقة العيش المشترك والسلم الاجتماعي، يتطلب محاربة ظاهرة التعصّب الأعمى وكلّ النزعات الإقصائية التي لا ترى إلاّ ذاتها الضيقة.

في إطار السعي والعمل المتواصل، لبناء حقائق العيش المشترك في الواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي، من الضروري الفصل بين احتكار القوّة واحتكار الحقيقة. فليس كلّ من يمتلك القوّة بالضرورة يمتلك الحقّ. كما أنّه ليس بالضرورة أنّ من يمتلك الحقّ، يمتلك القوّة التي تدافع عن هذا الحقّ.

والحقائق المطلقة لا يمكن أن يقبض عليها إنسان. لذلك فإنّ كلّ محاولات ادّعاء امتلاك الحقيقة، هي محاولات لا تستهدف على الصعيد العملي إلاّ تبرير وتسويغ عمليات النبذ والتهميش والتمييز تجاه الآخرين المختلفين معه. ومن الخطايا المميتة على هذا الصعيد هي المماهة بين القوّة والحقيقة، وأنّ كلّ من يمتلك القوّة قادر فعلاً على امتلاك الحقيقة.

وهذا هو الذي يهيئ الأرضية الاجتماعية لكلّ المقولات والممارسات التي تهدم وتمنع بناء أركان وقواعد العيش المشترك في المجتمع المتعدّد. فالحقيقة ينبغي أن تكون غاية الجميع، ولا يمكن أن يقبض عليها أحد بوسائل العنف والتعصّب والغلوّ والنفي. فالخدمة الحقيقية التي يمكن أن يقدمها أيّ إنسان لفكره وقناعاته، هي حينما يتعد عن كلّ نزعات التعصّب والغلوّ، لأنّ هذه النزعات تحوّل دون المعرفة العميقة والحقيقية لمضامين تلك الأفكار، كما أنّها - أيّ نزعات التعصّب والغلوّ - تمنع إقبال الناس تُجاه تلك الأفكار والقناعات.

فالتعصّب يميت صاحبه، دون أن يحيا الفكر والمبدأ. لأنّ هذه النزعة المقيتة تطمس كلّ نوازع الخير وموجبات العدالة من نفس وكيان المتعصّب سواء كان المتعصّب فرداً أو جماعة.

إنّ العيش المشترك يقتضي من كلّ المكوّنات والتعبيرات، العمل على إعادة صياغة علاقتها بأفكارها وقناعاتها العامة. فالعيش المشترك لا يعني أن تنحبس كلّ فئة في إطارها الفكري الضيق، بل يعني الانفتاح والتواصل المستديم مع بقيّة المكوّنات، وذلك من أجل نسج العلاقات الإيجابية، وتجاوز كلّ الأوهام والهواجس تُجاه بعضها البعض. وهذا بطبيعة الحال يتطلّب إعادة صياغة العلاقة مع الأفكار والقناعات الخاصة بكلّ مكوّن وفئة، بحيث تصبح العلاقة حيوية ومرنة وفعّالة.

والأمم والمجتمعات الإنسانية التي استطاعت أن تطوّر في واقعها نهج العيش المشترك، هي التي تمكّنت من إعادة بناء علاقتها مع أفكارها، بحيث لا تكون العلاقة جامدة ومتخشّبة، وإنّما علاقة تفاعلية بكلّ ما للكلمة التفاعل من معنى ومضامين عميقة.

وجماع القول: إنّ العيش المشترك في أيّ تجربة إنسانية، ليس وصفة جاهزة، وإنّما هو رؤية واضحة وإرادة صلبة وعمل مستديم باتّجاه خلق الحقائق وتعزيز متطلبات التلاقي والتفاهم بين مختلف الفئات والشرائح والمكوّنات.

ثالثاً - التربية الجماليّة والسلم الأهلي

لعلنا لا نحتاج إلى دياجعة ومقدمة، توضح أهمية التفاهم والتلاقي بين مختلف المكوّنات والتعدّيات والتعبيرات في المجتمع الواحد لتحقيق مفهوم الأمن والاستقرار.. فالأخير ليس وصفة جاهزة، وإنّما هو مرحلة وفضاء تصل إليه المجتمعات، حينما تزداد وتيرة التفاهم والتلاقي بين تنوّعاتها ومكوّناتها المختلفة.

وما نوّد أن نُشير في هذا الصدد هو دور التربية الجماليّة في تعزيز خيار الاستقرار والسلم الأهلي والاجتماعي. فلو تأملنا قليلاً في مفهوم التربية الجماليّة نجد أنّه يعتمد اعتماداً أساسياً على حقيقة الشعور بالبعد الجمالي لحقيقة التعدّد والتنوّع الموجود في الطبيعة والحياة الإنسانية. فالطبيعة ليست لوناً واحداً، كما أنّها ليست منظراً واحداً، من هنا فإنّ تنمية الذائقة الجمالية لدى الإنسان، يعني الاقتراب من مفهوم التنوّع الهائل الذي تشهده الحياة الطبيعية.

كذلك هي الحياة الإنسانية، فإنّ التربية الجمالية تعني اكتشاف حقيقة التنوّع الرائعة التي يعيشها الإنسان فرداً وجماعة. وإنّ مقتضى الذائقة والتربية الجمالية

هو التعامل مع حقيقة التنوع والتعدد المتوفرة في حياة الإنسان من منظور جمالي، بمعنى لو غاب التنوع من الوجود الإنساني، لأضحت حياة الإنسان جحيماً لا يُطاق.

من هنا فإن التربية الجمالية تقتضي التعامل مع الحياة الطبيعية والإنسانية على قاعدة وجود حالة التنوع، وإن جمال الحياة الحقيقي ليس في تحوّلها إلى لون واحد، وإنما في استمرار تنوعها وتعددها. فالحياة كالشجرة التي تمتلك عشرات الأغصان، وكلّ غصن يمارس وظيفته ويعطي جماله الخاص. كذلك هي الحياة الإنسانية، فهي مليئة بصور التعدد والتنوع، وهذا هو سرّ جمالها. ومقتضى التربية الجمالية هو التعامل الخلاق مع تنوع الطبيعة وتعدد الحياة الإنسانية.

وأعتقد اعتقاداً جازماً أنّ تطوّر التربية الجمالية بكلّ أبعادها في حياتنا الاجتماعية، هو أحد المداخل الأساسية لتوطيد أركان الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي، لأنّ الركن الأساسي لعملية الاستقرار هو الاعتراف والتعامل الإيجابي والخلاق مع كلّ حالات وحقائق التنوع والتعدد الموجودة في الحياة الإنسانية. وإنّ التعامل بروح إيجابية أو بمنظور جمالي مع حالة التعدد والتنوع، لا يأتي صدفة، وإنما هو بحاجة إلى تربية وتدريب في مختلف مراحل حياة الإنسان. فكما يحتاج كلّ واحد منّا إلى أن يربّي عقله، ويربّي نفسه، ويربّي روحه، ويربّي جسده، هو بحاجة أيضاً أن يربّي ذائقته الجمالية.

وهنا نحن لا نتحدّث فقط عن ضرورة تنمية الذائقة الجمالية للاستمتاع بالجمال الحسيّ فقط، وإنما نحن نقول ونعتقد «أنّ مفهوم الجمال لا ينحصر في القضايا والمسائل الحسية، وإنما هو أوسع من ذلك بكثير. فأنا وأنت حينما نربّي ذواتنا على الصدق مثلاً، فإننا نزرع في وجودنا وحياتنا شجرة جميلة، مزهرة، مثمرة، يراها الآخر في هذا السلوك اللطيف والتعامل الجميل والكلمات الطيبة

فتبعث في نفسه ما تبعته شجرة حقيقية مورقة، مشرقة. ويشير إلى هذه الحقيقة أحد الكتاب بقوله: إِنَّ الطفل الذي يفتح عينيه ليرى أُمًّا صبوحة الوجه أنيقة الثياب، عذبة الألفاظ، وينتقل في بيت تكاد النظافة تنطق في كل جوانبه وزواياه، ويجد الصفاء يرفرف في أنحائه من أُمِّ حانية، وأب عطوف، ينغرس حبُّ الجمال في نفسه فينشأ وهو جميل في ملبسه وفي تعامله وفي نظرتة للأشياء.

فدور الأُم في تنظيم بيتها وتزيينه بما يحيله إلى جنينة يجعلنا نأخذ الدروس الأولى في التربية الجمالية، بنحو غير مقصود. ثم تأتي العوامل الأخرى في تنشئتنا تنشئة جمالية، فأصدقاؤنا الذين انحدروا من بيوتات لا يُسمَع فيها إلا القول الجميل، ولا يُرى فيها إلا التصرف الجميل، ولا يُشم فيها إلا الأنفاس العاطرة، ولا يلمس فيها إلا نبض القلوب الحانية، ستركون بصماتهم الجميلة علينا.

ومعلّمونا الذين يقدّمون لنا في حبٍّ وحرص وإخلاص وأبوّة أساليب التعامل مع زملائنا والحياة من حولنا، تبقى وصاياهم ترنّ في آذاننا مدى الحياة. وما نقرأه في كتاب الله الجميل، وفي كتاب الكون الحافل بمشاهد الجمال، إنّ ذلك كلّه يعطينا من التربية الجمالية ما لا تمحوه الأيام ولا تغيّره الطبائع المتقلّبة حتّى لو انقلبت مفاهيم الناس فصاروا يروّون القبح جمالاً والجمال قبحاً^(١).

لهذا كلّه، فإنّ التربية الجمالية والتي هي في جوهرها تعني القبول بحقيقة التعدّد والتنوّع، والتعامل مع هذه الحقيقة بوصفها هي سرّ جمال الكون والإنسان، هي أحد المداخل الأساسية لتوطيد أركان السلم الأهلي. ولو نظرنا قليلاً في كل الممارسات التي تناقض مفهوم السلم الأهلي والتعايش الاجتماعي، لرأينا أنّ هذه الممارسات لا تنسجم والرؤية الجمالية المتنوّعة لحياة الإنسان فرداً وجماعة.

ونحن هنا لا نتحدّث فقط عن الجمال الظاهري للإنسان، والذي يتجسّد في

(١) التربية الجمالية، ص ٨٧، سلسلة كتاب التوحيد، الكويت.

النظافة وحُسن الطلعة وفي الأناقة والزينة، وإنّما نتحدّث عن الجمال الباطني والجوهري والذي يتجسّد في جمال البيان ورجاحة العقل والأخلاق الفاضلة.

ولو تأملنا في الفضائل الأخلاقية والاجتماعية كالحبّ والعفو والعفة والخير والتعاون والكرم والتواضع لرأينا أنّ هذه الفضائل وغيرها من صميم مفهوم الجمال الذي نتحدّث عنه. وفي المقابل فإنّ كلّ الرذائل التي تضرّ بالحياة الإنسانية والاجتماعية فهي من القبيحات التي تناقض مفهوم الجمال. فالكذب قبيح، والعدوان على السلامة الخاصة والعامة قبيح، والغشّ قبيح وهكذا دواليك.

لهذا نجد أنّ التوجيهات الإسلامية، تحثنا وتدعوننا إلى تجسيد المحاسن والابتعاد كلّ البعد عن كلّ ما يشين ويُقبح حياتنا. فالآيات تدعوننا إلى العمل الأحسن دائماً. قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٧]. والقول الأحسن: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣]. والتحيّة الأحسن ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦]. والصفح الجميل ﴿فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾ [الحجر: ٨٥]. إلى غيرها من التوجيهات التي تحثنا دوماً وفي كلّ الأحوال إلى تبني سلوك الجمال في حياتنا الخاصة والعامة.

لهذا فإنّ السلم الأهلي والاجتماعي، يقتضي دائماً إشاعة الجمال من حولنا فيما نكتب وفيما نرسم وفيما نعمل وفيما نبني من علاقات، لنسهم جميعاً في إضافة ولو لبنة صغيرة في البناء الاجتماعي.

إنّ مسحة جمالية هنا ومسحة جمالية هناك، بكلمة جميلة هنا وموقف جميل هناك، بتخفيف ألم هنا وبزرع ابتسامة هناك، بدعوة إلى الخير هنا ودعوة إلى الهداية هناك، يمكن أن نزيل معاً من خلال هذه الممارسات الكثير من القبح المزروع في حياتنا.

وهنا نوّد أن نوّكد على النقاط التالية:

إنّ الكثير من المشاكل والتوترات في المجتمعات المتعدّدة والمتنوّعة، ليست من وجود هذه الحالات والحقائق، وإنّما لغياب الإدارة الحكيمة والواعية لهذه التعدّيات والتنوّعات. فكلّ المجتمعات الإنسانية لا تخلو من تعدّد بنوع ما، إلاّ أنّ هذه المجتمعات تفترق عن بعضها من ناحية الطريقة وصيغ التعامل مع حالات التنوّع الموجودة فيها. فالمجتمعات التي استطاعت أن تبلور لنفسها صيغ المشاركة وتحمل المسؤولية العامة لكلّ مواطنيها بصرف النظر عن أصولهم. فإنّ هذه المجتمعات حقّقت استقرارها ليس بدحر خصوصيات مواطنيها، وإنّما ببناء علاقة إيجابية وحيوية مع هذه الخصوصيات. أمّا المجتمعات التي لم تتمكن من بناء هذه الصيغة لمختلف العوامل والأسباب، فإنّها أضحت عُرضة للمشاكل والأزمات المفتوحة على كلّ الاحتمالات.

لهذا كلّه فإنّنا نستطيع القول: إنّ جوهر المشكلة الحقيقية ليس وجود حالة التنوّع والتعدّدية في المجتمعات الإنسانية، وإنّما في غياب الإدارة الواعية والحكيمة والحضارية لحالة التنوّع ومتطلّباتها المختلفة.

إنّ تجارب المجتمعات الإنسانية، تعلّمنا أنّ الأفكار والرؤى والقناعات، لا تُنقل بين الناس بالفرض والقهر، وإنّما بالحرية والتداول الطبيعي للأفكار والثقافات. وإنّ المحاولات التي تُبدّل دائماً لفرض رؤية وقسر الناس على نمط واحد من الفكر والثقافة، لا تُفضي إلى نتائج إيجابية، حيث تتوفر كلّ موجبات التحرّر من قهر الفرض والقسر.

لهذا وكما يشير إلى ذلك (أدونيس) بقوله: إنّ الإفراط في فرض اتّجاه فكري على المجتمع لا يؤدي إلاّ إلى الإفراط في التمرد عليه. والأفكار التي تفرض بالقوّة، وتعمّم بالقوّة، لا تكون موضوع إيمان، بالنسبة إلى معظم العاملين

في حقول الفكر والأدب بقدر ما تكون موضوع خوف. هكذا تهيمن شكلياً،
وسطحياً. وتفقد فاعليتها ومعناها. الأفكار الخلاقة الفعّالة هي التي تولد حرّة،
ويستجيب لها الناس بحريّة، من دون ترغيب ومن دون ترهيب.

من هنا فإنّ مقتضى التربية الجمالية للإنسان - فرداً وجماعة - هو أن لا
تحتكر المعارف، وإنّ الإنسان - مطلق الإنسان - بإمكانه أن يستفيد من الأفكار
والمكتسبات الحضارية. والثقافات الإنسانية في نتائجها الأخيرة ليست نهائية
وجامدة، وإنّما هي مفتوحة على كلّ الإبداعات والمبادرات والمكاسب. ومن
الظلم أن تقهر الناس على قناعات مؤقتة ومتحوّلة باستمرار. فالحرية بكلّ
آلياتها، هي الشرط الضروري لتطوّر الثقافة، كما أنّها السبيل لتقدّم حياة الإنسان
في مختلف المجالات. فلا القهر والقسر ينسجم ونواميس حياة وتاريخ الأفكار،
ولا محاربة روافد الحياة الثقافية والعلمية الإنسانية، تُجدي نفعاً، وتوصلنا إلى
ساحل الأمن والاستقرار. وخذها الحرية هي الكفيلة بذلك والقادرة عليه.

لعلّ من أبرز المخاطر التي تهدّد السلم الأهلي والتعايش الاجتماعي، ولا
تنسجم ومبادئ وأسس التربية الجمالية، هو خطر التعصّب الأعمى للذات
وأفكارها وقناعاتها الخاصة، وذلك لأنّ هذا الخطر، بمثابة الآفة التي تلتهم كلّ
عناصر الجمال وحقائق الحيوية والدينامية في المجتمعات الإنسانية.

فالتعصّب هو الذي يقود صاحبه بشكل أو بآخرٍ للتعدّي على حقوق الآخرين
ونواميسهم، والمتعصّب هو الذي يقوم بتصنيف الناس وفق آرائه الخاص. والآنكى
من ذلك أنّه لا يكفي بهذا التصنيف وإنّما يعمل ويتحيّن الفرص
للانقضاض على الآخرين الذين اعتبرهم خارج دائرته أو لا ينسجمون وقناعاته
الفكرية والثقافية. فالتعصّب هو الذي يحيل الحياة الإنسانية المليئة بصور التعدّد
وحقائق التنوّع إلى ساحة لممارسة العنف والقتل الجماعي.

فاحتكار المشروعية وممارسة الوصاية على شأن الحياة والإنسان، هو الذي يدمر كلُّ أسس ومكوّنات السلم الأهلي والاجتماعي.

وعليه، فإننا نعتقد أنّ تنمية أسس وأبعاد التربية الجمالية من احترام عميق لكلِّ أشكال التنوّع الموجودة في الحياتين الطبيعية والإنسانية إلى تعزيز كلِّ الفضائل الأخلاقية والاجتماعية، هو أحد السبل الأساسية لتجاوز كلِّ المخاطر التي تهدّد النسيج الاجتماعي لكلِّ مجتمع.

فنحن مع الحبِّ والمحبة قولاً وفعلاً، ومع احترام الإنسان بصرف النظر عن أصوله العرقية وانتمائه الأيديولوجي وصيانة كلِّ حقوقه الخاصة والعامة. ومع الوحدة بكلِّ مستوياتها، ولكنّها الوحدة التي لا تبني على جماجم الآخرين أو خصوصياتهم الثقافية، وإنّما الوحدة التي تُبنى من خلال احترام التعدّد والتنوّع، وفسح المجال لكلِّ الخصوصيّات لكي تمارس دورها في مشروع الوحدة وتمتين أواصر العلاقة بين كلِّ مكوّنات الأُمَّ والمجتمع الواحد.

فالسلم الأهلي لا يبنى بتزعّات الاستفراد والإقصاء، وإنّما بمبادئ الشراكة والتعاون والتعاقد وإزالة كلِّ الضغائن من النفوس والعقول والسلوك.

رابعاً - بين يدي الدُّعاة

ثمّة خصائص ومميّزات عديدة، يمتاز بها الدين الإسلامي عن غيره من الأديان. ولعلّ من أهمّ هذه الخصائص والتي تحتاج إلى المزيد من الفهم والاستيعاب، هي ميزة وخاصيّة حريّة الاختيار وضرورة الاعتماد على العلم والمعرفة والبصيرة في اتّخاذ المواقف أو بناء القناعات والتصوّرات.. فالدين الإسلامي لا يبنى أموره وقضاياه الاعتقادية والسلوكية على الجهل والتزييف والتضليل، بل على الحجّة والبرهان والعلم.. فالإسلام يدعو الإنسان إلى

الإيمان بالله الواحد القهار، ولكنّه الإيمان الذي يُبنى على حرّية الاختيار وعلى الحُجّة والدليل العقلي والحسيّ..

لذلك نجد أنّ كلّ تشريعات الإسلام ونظمه المختلفة قائمة ومستندة على العلم والمعرفة.. بحيث يكون الأداء والالتزام على قاعدة البصيرة، والتي تعني المعرفة الدقيقة والعميقة في آن.. لذلك نجد القرآن الحكيم يصرّح ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

فالدين الإسلامي يعتزّ أيّما اعتزاز بأنّ صبغته هي العلم والحرّية. فلا تكليف ناجز بلا علم ومعرفة، والحرّية بمعناها الواسع هي أحد شروط الإيمان والتكليف. ولعلنا لا نبالغ حين القول: إنّ الإسلام هو الدين الفريد الذي استطاع أن يحتفظ بصورته الأصلية بين عصف الأهواء وزلزلة الآراء، فأقام حولها سدّاً من المعرفة، وضرب فوقها سرادق من البرهان، وثبّتها على أساس من القرآن، فلم تأسنّ لمّا أسنت الرواسب ولم تخلّ لمّا خلا الجوّ، ولم تضطرب لمّا اضطربت الأعاصير. يقول تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٧١]. فالإسلام لا يقهر القهر والإكراه، فوسيلته الدعوة بالتي هي أحسن، ولا يرتضي أن يدخل الناس فيه خوفاً وقهراً.

لهذا من الضروري اليوم بالنسبة إلى الدعاة والعلماء أن يفحصوا وسائل دعوتهم وأن يعرضوا مواقفهم وقناعاتهم على قيم الإسلام في هذا المجال.. فالإنسان الذي يمارس القهر والعسف لإدخال الناس في دائرة الالتزام، لا يناقض إلاّ الإسلام نفسه.. فهو دين الاختيار والحرّية. وعلى الدعاة مهما كانت الصعوبات والتحدّيات أن يلتزموا بهذا النهج، ويتعدوا عن كلّ أشكال العسف

والقهر في دعوتهم إلى الإسلام.. والله سبحانه في محكم التنزيل يقول: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥].

وإنّ بناء الفكر والوعي العميق، لا يكون بحشد البراهين والآراء المجرّدة عليها، وإن أوجبت اليقين أو الاقتناع بثبوتها، ولا بدّ للفكر والنفس من عملية أخرى وراء الاقتناع بها تكون الفكرة واضحة وعميقة الغور والتأثير في نفس الإنسان. وهذه العملية هي بناء حقائق ونماذج واقعية، تجسّد تلك الأفكار وتلتزم بكلّ مقتضياتها ومتطلّباتها. فالصدق في الإيمان والعاطفة والنصيحة، له الأثر الأعظم في توجيه عقل المدعوّ ونفسه لذلك.

فالدعاة دائماً بحاجة إلى الصدق والإخلاص، لأنّ مهمّتهم صياغة الضمائر وتنشئة الأخلاق وتوجيه العواطف والمشاعر. إنّ هذه المهمة دقيقة وعميقة، فلا بدّ فيها من مناغاة العواطف، ولا بدّ فيها من مناغاة الضمائر والمشاعر، ولا بدّ وأن تكون المناجاة في ظلال الإيمان وتحت رعايته، ليسري الإيمان والتهذيب من طريق الحبّ، ويسري من طريق القدوة، ويسري من طريق الإشعاع.

«وأنجح الدعاة في مهمته وأمكنهم من بلوغ غايته من استطاع أن يتحدّث إلى العاطفة بلسان العاطفة كما يتحدّث إلى الفكر بلسان الفكر وإلى الوجدان بلسان الوجدان، من استطاع أن يتغلغل إلى هذه الأعماق فيوجه بالعمل كما يوجه بالقول.. وعدّته في الوصول إلى هذا المدى هو الإيمان الشامل الذي يطبّق أرجاء النفس ويضيء أطرافها.

هو الفكر المؤمن والنفس المؤمنة، والضمير المؤمن، والعاطفة المؤمنة، والمشاعر المؤمنة، والخلق المؤمن»^(١).

(١) محمد أمين زين الدين، إلى الطليعة المؤمنة، ص ٤٥، مؤسسة الأعلمي، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٨٥ م.

بهذه العدة والأخلاقية والالتزام، تمكّن الدعاة عبر التاريخ من نشر الوعي والفضيلة. وهذه هي طريقة الإسلام في التربية، إنّه يتّصل بالفكر من طريق الفكر، ويتّصل بالقلب من طريق القلب، ويتّصل بالوجدان من طريق الوجدان، ويتّصل بالعاطفة من طريق العاطفة، وبالمشاعر من طريق المشاعر، ثم يلقن مبادئه وتعاليمه بالحديث، ويلقنها بالعمل، ويلقنها بالإيحاء، ويلقنها بالواقع المجسّد المحسوس، وإنّ الكلمة في ظلّ هذا الإيمان المشع يكون لها أكثر من مدلول، وإنّ الإيماءة يكون لها أكثر من أثر. فالدعوة إلى الله، لا تشعّ بثّ الحقد والكرهية، بل هي الرحمة والألفة والمحبة.

والدعاة الذين ينقرون الناس، بسلوكهم المزدوج وأخلاقهم الخشنة والجافة، هم يسيئون إلى الدين وإلى أنفسهم.. فالإسلام دين الرحمة ولا يجوز أن نعرضه وكأنّه دين القتل والتدمير والكرهية.. والإسلام دين صلة الرّحم والتعارف والألفة، ولا يعقل أن نبرزه وكأنّه دين القطيعة والمفاصلة بين البشر..

إننا اليوم بحاجة إلى إعادة النظر في المناهج والأساليب التي تساهم في تشكيل وعي الدعاة وتكوينهم النفسي والفكري.. لأنّ بعض الدعاة ومن خلال تصرّفاتهم وقناعاتهم الخاصة، يصادرون قيم الإسلام ويلوون عنق الحقيقة انسجاماً مع أمرجتهم وأهوائهم وميولاتهم.. فالإسلام كلّ رحمة ومحبة وألفة، ولا يجوز أن نصوّره وكأنّه دين الانقضاض على مكاسب الإنسان والحضارة لتدميرها.

آن الأوان أن نخلّص الإسلام من فهمنا القشري والجامد والمشوّه له. لأنّ هذا الفهم ومتوالياته، هو الذي أدخل العالم الإسلامي اليوم في الكثير من المتهاتات والتحدّيات. ويخطئ من يتصوّر أنّ مقتضى الورع والالتزام التشدّد في الفهم والسلوك.. وذلك لأنّ هذا التشدّد والغلوّ مناقض لجوهر الإسلام القائم على الرحمة والأخوة.

فالكلمة الطيبة هي عنوان أقوال المسلم، والعمل الصالح هو عنوان أعماله وأفعاله.. يقول تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَضْلَاهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ * تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٥].

فالإسلام دين الحياة والأخرة، كما أنّ القرآن هو كتاب الحياة. لذلك فإنّ آية محاولة لفصل الإسلام عن الحياة أو فصل الحياة عن الإسلام، هي محاولات بائسة وفاشلة، وعليه، فإنّ الدعاة اليوم يتحمّلون مسؤولية كبرى تُجَاه مجتمعاتهم وقيمهم الإسلامية. وبإمكاننا هنا أن نحدّد مجموعة من النقاط في هذا الإطار وهي:

ضرورة الفصل والتفريق بين المزاج الشخصي للدعاة وبين قيم الإسلام ومبادئه الأساسية. ولعلنا نرتكب جريمة كبرى بحق قيمنا حينما ندمج بين أمزجتنا وميولاتنا وقيم الإسلام.. ولعلّ من أهم القضايا التي تلتبس فيها الرؤية بين ما هو شخصي وما هو إسلامي وقيمي، هي قضية المرأة في المجتمع المسلم المعاصر. فالقيم والمبادئ الإسلامية واضحة وصريحة في صيانة حقوق المرأة والتعامل معها كإنسانة لها كامل الحق في ممارسة دورها ووظيفتها في الشأن العام.

إلا أنّ أمزجتنا وأعرافنا تحول دون ذلك، وتصاب الرؤية بالغش حين المزج بين أعرافنا وقيمنا، بين أمزجتنا الشخصية وقيم الإسلام الثابتة. لذلك من الضروري التفريق الدائم والفصل المستمر، بين أمزجتنا الخاصة وقيم الإسلام.. وتتأكد هذه الحاجة لدى الدعاة، لأنهم هم الذين يتحدثون باسم الإسلام وقيمه الأساسية. فالتفريق ضرورة للوعي الاجتماعي والديني، وسبلنا إلى منع الالتباسات التي تحدث باسم الإسلام وقيمه الأساسية.

فَقِيَمَ الْإِسْلَامَ تَسْعُ كُلَّ تَطَوُّرَاتِ الْحَيَاةِ، فَلَا نَضِيْقَتَهَا بِأَمْزَجَتْنَا وَأَهْوَاتْنَا وَمِيولاتْنَا الضَيِّقَةَ.

عديدة هي عوامل نجاح الداعية في دعوته وعمله، إلا أن جوهر هذه العوامل وعمدتها هو ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥]. فلا عِدَّةُ أهم من هذه العِدَّة، ولا أثر أكبر من الأثر الذي تركه الأخلاق الفاضلة والابتسامة المؤمنة والإخلاص في العمل..

فالدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ليست مقولة تقال، بل هي التزام وسلوك، تُحَلَّقُ وممارسة، صفات ومسؤوليات.

كلّ هذه العناصر والآفاق ينبغي أن تتنظم في سياق الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة..

فلا بؤس وخشونة في التعامل، ولا اكفهار للوجه، ولا سب ولا شتيمة. وإنما الموعظة الحسنة والشعور بالمسؤولية والإرادة القويّة المسيّجة بسياج الإيمان والمحبة.. إنّنا ندعو كلّ الدعاة وفي مختلف مواقعهم وأدوارهم، إلى إعادة النظر وفحص الكثير من ممارساتهم التي تبرز فيها أمزجتهم وميولاتهم أكثر من قيم الدين ومبادئه الأساسية..

من البديهيات القول: إنّ الإسلام هو دين الوحدة والاتحاد والألفة بين الناس. فالدين الإسلامي لا يفرّق بين الناس فهم سواء. ولكنّ بعض الدعاة ولعوامل نفسية وفكرية وأيديولوجية واجتماعية، يمارسون التفريق، وينظرون للمفاصلة الشعورية والاجتماعية بين الناس.

فيتحوّل دور الداعية، من دور الوحدة وصناعة الألفة والمحبة بين الناس، إلى

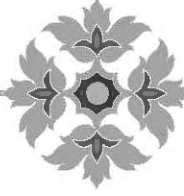
دور التمييز وبناء الحواجز النفسية والأيدولوجية بين الناس . لذلك فإننا ندعو كلّ الدعاة إلى الوفاء لقيم الإسلام وثوابته، التي تدعو إلى الوحدة والألفة.. وعلى الداعية أن يمتلك روح المسجد، فهي روح الجمع والاحتضان، فالروح المسجدية تجمع ولا تفرّق، تستوعب المتعدّد ولا تلغيه، تحترم التنوّع ولا تحاربه.

لذلك كلّه، فإننا اليوم أحوج ما نكون إلى دعاة للألفة والوحدة والمحبة وصيانة حقوق الناس وكراماتهم وأعراضهم ودمائهم.. وإلى دعاة ينشدون العدل والمساواة بين الناس.

وجماع القول: فإنّ المشاكل والتوتّرات التي تعانيها الكثير من بلاد العرب والمسلمين على أكثر من صعيد، بحاجة في سياق المعالجة والخروج من نفق هذه المشاكل ومتواليات هذه التوتّرات، إلى منظومة ثقافية جديدة، قوامها الحرية والتسامح والاعتراف بالآخر وصيانة حقوق الإنسان وتعميق أسس العيش المشترك.

وحدّها هذه القيم والمبادئ، هي التي تضبط نزعات الاستقواء والتفتيت والتشظّي، وهي التي تعيد صياغة العلاقة بين مختلف المكوّنات والتعبيرات الدينية والمذهبية والقومية والسياسية على أسس العدالة والمساواة.





العمل الاجتماعي بين التجاذب والتصادم

ثمّة ضرورات عديدة، تدفعنا باستمرار صوب فحص واقعنا، ونقد سائدنا، بُغية التخلّص من الشوائب، والانطلاق في رحاب التقدّم والتطوّر. والساحة الاجتماعية كغيرها من الساحات تتعدّد فيها الإرادات، وتتنافس فيها المشروعات، وتختلط فيها النوازع والنزاعات، وتلتبس فيها الأولويات، ويعيش الجميع فيها تحت ضغط الواقع وإكراهاته المتعدّدة.

من هنا نحن بحاجة بين فترة زمنية وأخرى، للتأمّل قليلاً ومساءلة السائد ونقد التجربة في كلّ أبعادها ومستوياتها، وخلق الأطر القادرة على استيعاب الجميع بكلّ تنوّعهم وتعدّدهم الكمي والنوعي.

وفي هذا الإطار نوّد أن نتحدّث حول ثلاثة محاور، نرى أنّها تساهم في تظهير الرؤية المطلوبة تُجَاه واقع العمل الاجتماعي واستقطاباته المتعدّدة.

المحور الأول - ثقوب في الوعي الاجتماعي

عديدة هي المشاكل والقضايا التي تعانيها مجتمعاتنا، وتمارس دوراً سيّئاً في نظام علاقاتها الداخلية، وما يترتّب على ذلك من ضعف واهتراء وتدهور وغياب

الحدود الدنيا من متطلبات الثقة وحسن الظن. ولعلّ المخاطر التي تثيرها هذه الأدران والأمراض، هي أخطر بكثير من تحدّيات الخارج ومؤامراته المتواصلة. وذلك لأنّ هذه التحدّيات بأهدافها وآليات عملها تحفّز الداخل على الاستعداد، وتوفّر إمكانية القيام لمواجهتها من قِبَل جميع شرائح المجتمع. أمّا أدران الداخل وأمراضه فهي تنخر في الجسم الاجتماعي نخرًا، وتقوّض أسس القوّة والعزّة ببطء وهدوء، ممّا يؤدّي إلى تأثيرها العظيم دون انتباه الكثير من الناس والمعنيين. ويقول تبارك وتعالى: ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزَيْنَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا﴾ [الفتح: ١٢]. فالنتيجة التي توّكدها الآية الكريمة، وهي البوار والتردي، مرتبطة بشكل مباشر بالمقدّمة التي تحدّثت عنها الآية.. أي إنّ ظنّ السوء يقود إلى البوار والخسران. وذلك لأنّ هذا الظنّ يفتّت العلاقات الداخلية وينخر في نظام المجتمع، ممّا يؤدّي في المحصلة الأخيرة إلى غياب كلّ أسباب القوّة في المجتمع ممّا يُفضي إلى البوار والتردي.

لذلك ينبغي لنا أن نفحص واقعنا الاجتماعي باستمرار، ونعمل على طرد كلّ القضايا والمشاكل التي تساهم في ضعفنا وتدهورنا وخسرانا سواء إلى معارك التنمية والبناء أو معارك إفشال مخطّطات الأعداء.

وإنّ المنطقة وعلى ضوء تطوّرات الحرب الأميركية والبريطانية على العراق، تعيش مرحلة حرجة، ممّا يتطلّب من الجميع الانتباه والتعامل مع ما يجري بروح عالية من المسؤولية. ونحن وُفق هذا المنظور ينبغي أن نتعامل مع مشكلتنا الداخلية، التي تساهم بشكل أو بآخر في تضعيف المجتمع، وإدخاله في معارك جزئية وهامشية، لا تُفضي إلّا إلى المزيد من تراجع موقعنا على الصعد كافّة.

ولعلّ من أهمّ القضايا التي ينبغي أن نعمل على علاجها بشكل سريع، هي

تلك القضايا التي تثيرها عقلية التعصّب الأعمى، وما تثيرها هذه العقلية من أحقاد وضمائر تترك ساحات العرب والمسلمين الداخلية، وتفتح جروحاً وحروباً وفتناً، تهدّد الجميع بالاندثار والضياع.

وإننا كعرب ومسلمين، لا نستطيع أن نواجه أعداء الأمة وتحدياتها الكبرى، إلاّ بتنقية أجوائنا وأوضاعنا من تلك الأمراض والأدران، التي تترك أحوالنا الداخلية، وتسعى نحو تفتيتها وتشتيتها تحت عناوين ومسميات مختلفة. إنّ وحدتنا الوطنية والعربية والإسلامية، تقتضي منّا جميعاً نبذ التعصّب ومحاربة ثقافة الحقد والضغينة والكرهية، وذلك لأنّ هذه الثقافة بتأثيراتها ومتوالياتها النفسية والسلوكية، هي التي تدخلنا في نفق الضياع والتردي. إنّنا أحوج ما نكون اليوم، إلى تعزيز وحدتنا الوطنية، وتمتين جبهتنا الداخلية..

ولا يتمّ كلّ هذا إلاّ بطرد تلك الثقافة، التي تربي الإنسان على الحقد والكرهية والفرز بين أبناء الوطن والمجتمع الواحد.. لا يمكن أن تنمو حقائق الوحدة في أيّ مجتمع مع ثقافة التعصّب والكرهية، وذلك لأنّ هذه الأخيرة تقوّض كلّ أسس التوافق وأسباب الوحدة وضرورات الالتحام والائتلاف.

لذلك فإنّ عمق وحدتنا كعرب ومسلمين، مرهون إلى حدّ بعيد على قدرتنا في تأسيس ثقافة اجتماعية جديدة قوامها التسامح واحترام الاختلاف والالتزام بمقتضيات حقوق الإنسان.

وإنّ إيماننا العميق بأفكارنا وتصوّراتنا إلى الأمور والقضايا، ينبغي أن لا يدفعنا إلى تبني خيارات قسرية وعنيفة في التعامل مع الآخرين. فالقسر لا يقود إلى الإقناع والالتزام، والعنف يزيد من ابتعاد الناس عن قناعاتنا وأفكارنا. فلا يكفي أن تكون أفكار الإنسان صحيحة أو أهدافه نبيلة، وإنّما من الضروري أن يتبني أساليب ووسائل منسجمة ونبيل الأهداف ومتناغمة وإنسانية الإنسان. وفي

الكثير من الأحيان، الذي يقود الإنسان إلى الالتزام بفكرة ما أو عقيدة ما، ليس أهدافها وغاياتها، وإنما طبيعة الأساليب والوسائل المستخدمة للتعريف بتلك الفكرة والعقيدة. لذلك يقول تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤].

فالسُّلُوكُ الإيجابي والممارسة الحسنة المنضبطة بضوابط الأخلاق وحسن التعامل مع الآخر، هو الذي يقود إلى الإقناع والالتزام.. أمّا ممارسة العنف والقسر، فلا يقود إلا إلى المزيد من التفلت من هذه الأفكار والقناعات والأهداف.. لذلك نجد أن التوجيهات الإسلامية، تؤكد على ضرورة الرحمة والرفق في التعامل مع الآخرين. وهذه القيم والصفات هي القادرة وحدها على نقل الإنسان من موقع الأხოّة والصحة، ومن موقع الاتهام وسوء الظن إلى موقع الاحترام وحسن الظن. لذلك جاء في الحديث الشريف «إِنَّ الرَّفْقَ لَمْ يَوْضِعْ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا نُزِعَ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ، وَإِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يَحِبُّ الرَّفْقَ وَيُعْطِي عَلَى الرَّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعَنْفِ»^(١) فالباري عز وجل يبغض العنف في العلاقات الإنسانية، كما أن تأثيرات هذا السلوك وهذه الممارسة وخيمة على استقرار المجتمع وأمنه.

فالعصبية بمتوالياتها المتعدّدة، والكرامية بما تنتجها من أعمال ومواقف تُجَاه الآخر، ساهمت في هزيمتنا وتأخرنا. وذلك لأننا أصبحنا نعاني دائماً من أمراضنا وأدراننا الداخلية، ولا نمتلك القدرة الكافية من جرّاء ذلك للخروج من هذه الشرقة التي بناها أهل التعصّب لمجتمعاتنا العربية والإسلامية.

فحينما تُهتَك الحرمات وتزداد الافتراءات والأراجيف، يدخل الواقع الاجتماعي في أتون المعارك العبثية، التي لا تزيده إلا ضياعاً وبُعداً عن صناعة المنجز الحضاري أو الدفاع عن قضاياها الجوهرية.

(١) رواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة برقم (٢٥٩٣).

لذلك فإننا نرى أنّ ثقافة الكراهية والتعصّب في العالم العربي والإسلامي، ساهمت في إرباك نظام الأولويات، كما أنّها خلطت الأوراق وجعلت الجميع بشكل أو بآخر خاضعاً لتداعياتها. ولعلنا نقرب من الحقيقة، حين القول إنّ العلاقة جدّ قصيرة بين هذا الانشغال والخضوع والمحاولات التي تبذلها الولايات المتحدة الأميركية للهيمنة على العالمين العربي والإسلامي والسيطرة على مقدّراتهما وثوراتهما. لهذا فإننا نرى في هذه الثقافة بكلّ وسائلها ومنتجاتها من الثقوب الأساسية في وعينا الاجتماعي، والتي تساهم في زيادة وتيرة تراجعنا واندحارنا. لذلك ينبغي أن يعمل الجميع لسدّ هذه الثغرات والثقوب، حتّى يتوفّر الوعي الاجتماعي القادر على صيانة الوحدة الوطنية والمتمّجه بقوة وحكمة صوب خلق موجبات التطوّر والتقدّم.

فالقلوب المظلمة بالحقّد والكراهية، لا يمكنها أن تُضيء قلب أحد، وذلك لأنّ تراكم الضغينة يُحوّل دون اكتشاف الطريق المناسب والسليم لممارسة الهداية والدعوة.. لذلك جاء في المأثور: «إحصدِ الشرَّ مِنْ صَدْرٍ غَيْرِكَ بقلعه مِنْ صَدْرِكَ»^(١). وعليه فإنّ خلق الوعي الاجتماعي الجديد، بحاجة إلى الأمور التالية:

لا ريب أنّ بناء الوعي الاجتماعي الجديد، وإحداث قطيعة حقيقية على المستويين المعرفي والسلوكي مع ثقافة التعصّب والكراهية، بحاجة إلى عمل متراكم يتّجه إلى بناء حقائق مجتمعية، تُعلي من شأن التسامح والحوار. وهذا يتطلّب من الجميع آحاداً وجماعاتٍ ممارسةً مسؤوليّة تطوير الأداء والسلوك الاجتماعي المستند إلى قيم التواصل والمناقبات الأخلاقية ومساواة الذات بالآخر.

فالوعي الاجتماعي الجديد، لا يُبنى صدفة أو من خلال جهد شريحة أو فئة من المجتمع، وإنّما يُبنى من خلال جهود وسعي الجميع، كلّ من موقعه، ينبغي

(١) الشيخ المجلسي، بحار الأنوار، ج ٧٢، ص ٢١٢، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٨٣ م.

أن يمارس دوره ووظيفته في القطع مع ثقافة التعصّب وموجباتها الخاصة والعامة وإرساء معالم ثقافة وعي جديد تنسجم ومقتضيات الأخوة الدينية والوطنية.

إننا ومن مختلف مواقعنا بحاجة إلى أن نتخلّص من الأنفة والحمية والإحساس المرَضِي بالذات. وذلك لأنّ هذه العناصر تختزن الكثير من الآثار والأمراض التي تؤثر على طبيعة ومفهوم الاستقرار في المجتمع. فالشعور بخيريتك من الآخر يقود إلى التكبر وممارسة الظلم تُجاهه. لذلك فإنّ المطلوب أن يكون الإنسان واقعياً وموضوعياً في نظرتة إلى نفسه وإلى الآخرين، فيدرس ما عنده من خصائص وما عند الآخرين من خصائص، حتّى يعرف حجمه أمام الآخر، ويعرف حجم الآخر أمامه.

فمن خلال النظرة الموضوعية والعادلة للذات والآخر، يكتشف الإنسان أبعاده الإنسانية العميقة التي تدفعه للمزيد من التواصل ونسج العلاقات الطيبة والأخوية مع الآخرين.

لذلك نجد أنّ القرآن الحكيم، يؤكّد على حقيقة أنّ الباري عزّ وجلّ أنزل على المؤمنين سكينته، التي تنعكس في حياته الخاصة والعامة طمأنينة وهدوء النفس وملازمة التقوى في السرّ والعلن. إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ الْحَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الفتح: ٢٦]. فالإنسان بما يختزن من سكينته الإيمان ومقتضيات التقوى، يساهم مساهمة رئيسية في إرساء وعي اجتماعي جديد، ينبذ التعصّب وكلّ أشكال الحمية الجاهلية، ويعمل على نسج علاقات عميقة مع الآخر على قاعدة الاعتراف والمساواة.

فَتَعَالَوْا أَيُّهَا الْأَحْبَّةُ وَمِنْ مَخْتَلَفِ مَوَاقِعِنَا، تَدْرَبْ عَلَى مِمَارَسَةِ الْفَضِيلَةِ بِكُلِّ

تجلياتها ومقتضياتها مع المختلفين معنا، وأن نزيل من قلوبنا كل الأغلال التي تحول دون الحوار والانفتاح والتواصل مع الآخرين. فالاختلاف في الدائرة الوطنية والإسلامية لا يقود إلى الخصوصية بل إلى الحوار والفهم المتبادل والتلاقي حتى تتبلور الرؤية ويزول الغبش وتزداد أسباب الألفة والمحبة.

المحور الثاني - الاختلاف والتعايش السلمي

ثمّة حقيقة إنسانية ثابتة، ينبغي الاستناد إليها في عملية تطوير العلاقات الاجتماعية والإنسانية، وتجاوز كل الإحن والأحقاد والضغائن التي تحدث بين بني الإنسان من جرّاء تباين وجهات نظرهم أو تناقض مصالحهم أو اختلاف مشاربهم الأيديولوجية أو ما أشبه، وهي أنّ الاختلاف بين البشر من النواميس الكونية والاجتماعية، التي لا يمكن نفيها أو التغاضي عنها. وسيقى سُنّة ماضية في حياة البشر.. إذ يقول تعالى: ﴿... وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِلَّذِكِّ خَلْقَهُمْ...﴾ [هود: ١١٨-١١٩]. ولكن هذا الاختلاف الإنساني، ليس مدعاة للتنابد والنزاعات والحروب والصراعات المفتوحة، وإنما هو مدعاة للتفاعل الإيجابي والبناء والتعاون، وذلك لأنّ هذا الاختلاف ليس اختلاف أفضليّة قومية أو عرقية أو قبلية أو إثنية أو ما أشبه، بل هو اختلاف غائي، جعل الباري عزّ وجلّ غايته أن يكون سبباً للتبادل والتداخل والتشارك والتعايش والتعارف، وللجدل الذي يقوم عليه نظام الحياة، لذلك نجد أنّ الدين الإسلامي، يقف موقفاً مضاداً من كلّ حالات التفضيل الترابي بين بني الإنسان. فلا فضل لعرقٍ على آخر، أو لنحلةٍ على أخرى، أو لون على لون، وإنما هم جميعاً سواء ويبقى معيار التفاضل معياراً كسبياً بصرف النظر عن الأصل والمنبت، إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾.. فالتفاضل بين البشر لا يكون إلا في الأمور الكسبية، حيث إنّ الله تعالى وفر لجميع الخلق كلّ الإمكانيات

والقدرات، والتباين يبدأ ويتّضح من جرّاء حجم الاستفادة من هذه القدرات بين البشر، فالاختلاف بين البشر، لا يؤسّس لأيّ عملية تفاضلية، استناداً على عرق أو لون أو ما أشبهه، وإنّما يقود للتداول والتبادل والتعاون والتعارف، حتّى يستطيع البشر الاستفادة من بعضهم البعض على مختلف المستويات والمجالات.

ولكي تتمّ هذه الاستفادة على أكمل وجه، من الضروري التعامل مع الآخرين - مهما كانت أصولهم أو ألوانهم أو قناعاتهم - على قاعدة المساواة والاشتراك في الآدمية والإنسانية، فلا نمارس عملية الإقصاء والتهميش والنبذ، ولا نتصل من موجبات المشترك الإنساني.

وعليه، فإنّ الاختلاف الذي هو لازمة من لوازم الإنسان، وسُنّة كونيّة واجتماعية، ليس مدعاة للشقاق والنزاع والاحتراب، وإنّما هو يؤسّس للتعایش والتعاون، ولقد أوجد الدين الإسلامي جملة من المبادئ التي تؤسّس لحالة التعایش الاجتماعي والإنساني، وأهم مبادئ التعایش الآتي:

التعارف وكسر حواجز الجهل المتبادل، وتعميق عوامل الوثام الاجتماعي.. ولعلنا لا نبالغ حين القول، بأنّ الحوار بين البشر هو الوسيلة المثلى للتعارف وإضاءة النقاط المظلمة في العلاقات بين البشر، لذلك أكّد القرآن الحكيم على هذه القيمة، واعتبر أنّ التعدّد والاختلاف الموجود بين البشر، ليس من أجل الاستعلاء والانزواء، وإنّما هو من أجل التعارف وكسر حواجز الجهل المتبادل وصولاً إلى تعميق عوامل أو اصر التفكير الحرّ والسليم.. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

ويشير الدكتور طه جابر العلواني إلى أهمية مبدأ التعارف في عملية التعایش والاستقرار بقوله: إنّ المسلمين لا يقبلون مبدأ احترام خصوصيات الآخرين

فحسب، بل إنهم يطالبون أنفسهم والآخرين بالوقوف مع الداعين لحماية الخصوصيات، خصوصيات الشعوب على تنوعها، من لغات، وتاريخ، وآداب، وثقافات لكن لا من أجل تحويلها إلى ما يشبه العوازل الخرسانية بين البشر، وبين الأمم، بل من أجل مساعدة البشر، كل البشر، على إدراك إنسانيتهم المشتركة، ونسبيتهم، وإيجاد حالة التعارف المؤدية إلى التآلف، الذي يقود إلى التعاون، على تعزيز ما عُرف في الإسلام بالمعروف، وأضعاف ما عُرف فيه أيضاً بالمنكر. والمعروف ما تعرفه البشرية، ويمكن أن تتعارف عليه جميعاً، وتتبناه، والمنكر ما تُكره الفطرة، وترفضه طبيعتها، ولا يمكن للناس أن يجتمعوا عليه، أو أن يقيموا ببناء حياتهم على جُرفٍ هارٍ، أو على أسسه المهترئة، فالاختلاف ليس سبباً للجفاء والتباعد، والتباين في وجهات النظر، لا يُلغي الجوامع المشتركة بين بني الإنسان، وتعدّد الاجتهادات ليس مدعاة للنبد والنفي، وإنما كل هذا يؤسس للانخراط في مشروع التعارف والفهم المتبادل، حتى نشترك جميعاً في بناء حياتنا على أسس العدالة والتعاون على البرّ والتقوى.. فالله خلقنا من نفس واحدة مهما اختلفت أحوالنا وألواننا وأفكارنا، وهذا بطبيعة الحال يقتضي منا جميعاً العمل على إرساء معالم التعارف المباشر على بعضنا البعض، ونبد كل أشكال القطيعة والجفاء والتباعد.. إذ يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١]. فنحن جميعاً أسرة واحدة ممتدة، لذلك علينا توطين أو اصر هذه الوحدة بالمزيد من التعارف والتواصل، فالدين الإسلامي يُرسي مبدأ التعارف المفتوح على كل المبادرات والابتكارات لإنجاز مفهوم التعايش والاستقرار الاجتماعي. إذ إنه لا يمكننا أن نحقق مفهوم التعايش السلمي بدون التعارف، فهذا المنهج هو الذي يُزيل الالتباسات، وينجز الأسس النفسية والسلوكية للحوار والتواصل والتعاون. التعاون، إذ إننا مطالبون أن نوصل مفهوم التعارف بيننا إلى مستوى متقدّم

يؤهلنا نفسياً وعملياً للتعاون، حيث إننا كمجتمعات، لا يمكن أن نثبت مفهوم التعايش السلمي بدون تطوير مستوى التداخل والتعاون بين مكونات الأمة والمجتمع والوطن.

إذ إن وحدة المجتمعات، بحاجة إلى تشابك مصالح مكوناتها، وتعاون أطرها ومؤسساتها في سياق تعميق هذا الخيار، وتجذير مشروع التعايش السلمي.

ولا ريب أن إطلاق العنان للنفس، لاثِّهام الآخرين وتحميلهم ما لم يقوله أو يؤمنوا به، يُعدُّ أحد الأسباب الجوهرية التي تُحوّل دون التعاون على البرِّ والتقوى بين مكونات الأمة والوطن.

فالتعاون بحاجة إلى صفات نفسية وسلوكية متبادلة قوامها الرحمة وحُسنُ الظنِّ والثقة والتسامح وقبول الرأي المخالف، حيث إنَّ هذه الصفات، تخلق مناخاً اجتماعياً مؤثراً إلى التعاون والتعاقد والتضامن، فليس من المعقول، أننا على المستوى النظري ننتهي إلى شرعة التيسير والرحمة، ولكننا على المستوى الواقعي نُسرِف في التشدُّد والغلو والتطرّف.

وإذا توفرت في بعض حُقبنا التاريخية بعض مظاهر الإسراف المذكورة، نحن بحاجة إلى تجاوزها معرفياً وفلسفياً واجتماعياً، ونعمل معاً على تنقية واقعنا بكلِّ روافده من عوامل الغلو وأسباب التشدُّد التي لا تنسجم ومقتضيات سماحة الإسلام ورحمته.

من هنا فإنَّ التعاون يقتضي التمسك بحريّة الرأي ونفي الإكراه والاضطهاد، وتوفير كلّ مستلزمات البحث والحوار الحرِّ والموضوعي، وذلك لأنَّ الإكراه بكلِّ صنوفه وأشكاله، يخلق واقعاً نفسياً واجتماعياً يُحوّل دون التعاون، حيث ستسود حالات الخوف وغياب الثقة المتبادلة وازدياد وتيرة الهواجس المجهضة لكلِّ فعل وممارسة تضامنية، وتعاونية.

العدل، وذلك لأنّ تجاوز حقوق الآخرين، والتعدّي على خصوصياتهم، يُفضي إلى غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولا تعايش سلمي بدون استقرار، ولا استقرار بدون عدل، بحيث يُعطى كلُّ ذي حقّ حقه، لذلك فإنّ من المبادئ الأساسية للتعايش السلمي، هو ترسيخ مبدأ العدالة في الواقع الاجتماعي بحيث يسود هذا المبدأ الذي هو أساس الاستقرار في العلاقات الاجتماعية وأنماط التواصل بين مختلف شرائح وفئات المجتمع، والعدالة كقيمة كبرى، لا يمكن أن تسود في أيّ مجتمع، إلا إذا عمل كلُّ فرد على تزكية نفسه وممارسة دوره وتحمل مسؤوليته وعمل على تطوير وتنمية واقعه، وذلك لأنّ الجذر النفسي للعدالة، هو خلوّ النفس من الأحقاد الناتجة عن الحسد والكراهية والقسوة، ومن خلوّها من المطامع الناتجة من حبّ الدنيا والحرص عليها والإغراق في الشهوات، فيكون العدل نتاج المحبّة والرحمة واحترام الآخرين والثقة بهم وبإمكاناتهم وكسبهم، لذلك نجد أنّ الذكر الحكيم يأمرنا بممارسة العدالة في كلّ دوائرنّا، إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

فإذا كنّا جميعاً نروم الاستقرار، ونتطلّع إلى التعايش السلمي، فلا بدّ أن نعمل على توطيد أركان العدل في الواقع الاجتماعي.

لأنّ العدل في كلّ مجالات الحياة، هو بوابة الاستقرار، ومبدأ وجوهر التعايش السلمي، وعليه، فإنّ الاختلاف بكلّ مستوياته، ينبغي أن لا يقودنا إلى النزاع والشقاق، بل إلى التبادل والتداول والاحترام المتبادل.

ولكي تتحوّل حالة التعايش بين مكونات المجتمع وفئاته المتعدّدة، إلى حقيقة راسخة وثابتة، نحن بحاجة إلى الالتزام بهذا الثالوث القيمي (التعارف، التعاون،

العدالة) فهي مبادئ التعايش الراسخ، وبها نتمكن من حماية وحدتنا ومكاسبنا، والعمل على تنمية واقعنا في كلّ الحقول والمجالات.

المحور الثالث - حقّ العيش المشترك

عديدة هي الأسئلة الكبرى، التي تتطلب رؤية وإجابة حقيقية عليها. وذلك لأنّ وجود الأسئلة الملحة في حياة الإنسان، دون توفّر إمكانية بلورة رؤية واضحة وإجابة صريحة عليها، يزيد من غبش الرؤية، ويدخل المرء في متاهات ودهاليز التردّد والضياع. لذلك فنحن بحاجة ماسّة باستمرار إلى الإجابة على أسئلة راهننا، والبحث في صياغة رؤية متكاملة عن تحديات واقعنا، وسبل الخروج من مأزق وأزمات الحاضر.

ولعلّ من أهم هذه الأسئلة المطروحة اليوم: هل يمكن أن يعيش الإنسان حياة مشتركة وسليمة مع الآخر بغضّ النظر عن هويّته ونقاط التمايز العديدة بينهما. فلا يمكن على الصعيد الواقعي أن تكون هويّات البشر واحدة أو رؤيتهم للأمور والقضايا متطابقة. إذ إنّ الاختلاف في الهوية والرؤية والنظرة إلى الأشياء من نوااميس الحياة. ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن نتصوّر الحياة من دون هذه الاختلافات والتمايزات والتنوّعات. ولكن في الوقت نفسه، لا يمكن للإنسان أن يعيش وحده، منعزلاً عن الآخرين، ومنكفئاً عن المغايرين. فالتعايش مع الآخرين أضحى اليوم ضرورة، ولا فكاك منها. لذلك كيف يمكن صياغة حياتنا الاجتماعية والعامّة وفّق هاتين الحاجتين: حاجة الاختلاف والتمايز على صعيد الهوية ونظام المعنى والتفكير. وحاجة التعايش المشترك مع الآخر المختلف المغاير. فلا يمكن للإنسان أن يهرب من حقائق واقعه وعصره، كما أنّه ليس بمقدوره أن يعيش وحده، بعيداً عن الآخرين وشؤونهم المختلفة. فدَمْجُ الهويّات العميقة في

حياة الإنسان، ليس ممكناً لأنّ كلّ طرف يرى في هويّته العميقة الجدارة وأهليّة الاستمرار والغلبة والتفوّق والتمكّن. كما أنّ الانحباس في هذه الهويّات، يضرّ بحالة الوحدة والتعاون بين بني الإنسان في دوائر حياتهم المختلفة.

فمحاولات الدمج والتذويب، لا تُفضي على الصعيد العملي، إلاّ للمزيد من التشبّث بالخصوصيات وكلّ ما هو مميّز للذات عن الآخر. كما أنّ مشروعات الاستغناء عن الآخرين ليست مواتية وغير ممكنة في آن.

لهذا، نحن بحاجة إلى أن نبحث في صياغة أخرى للحلّ والمعالجة، لا تلغي حقّ الاختلاف والتنوّع والتعدّدية، كما أنّها لا تشرّع للانحباس والعزلة أو للفوضى والانفلاش.

ولفهم هذه الظاهرة - كما يعبّر جوزيف ياكوب^(١) - وما تنبئ به، لا بدّ من إدراك معنى الانقلاب التاريخي الذي تشتمل عليه، فبعد حركة توحيد طويلة أدّت إلى انتصار الدولة - الأمة في القرن العشرين - سيكون القرن الواحد والعشرون، دون شكّ، قرن تحطيمها، لأنّ السعي إلى الدمج المتعارض مع التفكيك، يدفع، من الآن فصاعداً التمايز قُدماً أمامه.

إذاً، فهذا المنعطف التاريخي الحقيقي، المترافق بشكل متناقض مع تحرّك نحو الكونية، يفرض تقلّباً في مفهوم الدولة القومية، والاعتراف بإمكانية توزيع سلطة الدولة، والحكم الذاتي في إطارها، والتمايز المحلي.

ومرتكزات الصيغة التي نراها ضرورية، وقادرة في آن واحد على ضبط العلاقة بين حقّ الاختلاف وضرورات العيش المشترك، هي الأمور التالية:

(١) جوزيف ياكوب، ما بعد الأقليات - بديل عن تكاثر الدول، ص ١٧، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٤م.

نُبذُ المساجلات والمماحكات

لعلنا لا نأتي بجديد حين القول: إن حوار الهويّات مع بعضها، مع ضرورته وأهمّيته، إلاّ أنّه لا يستطيع صياغة العلاقة بين حقّ الاختلاف وضرورات العيش المشترك. لأنّ التراكم التاريخي، يحوّل الحوار إلى سجال ومماحكة، وكلّ طرف يحاول إثبات صوابية رأيه وموقفه. فتضيع في معمعة السجال الجوامع المشتركة، وتُشحن النفوس والعقول بحقائق الخلاف والنزاع والصدام.

لذلك فإنّنا نرى أنّ من مرتكزات صياغة العلاقة بين حقّ الاختلاف وضرورات العيش والوحدة، هو الخروج من شرنقة سجالات الهوية ومماحكات الأنا والآخر إلى رحاب المواطنة بكلّ ما تعني من مشاركة ومسؤولية وتجاوز للإحن التاريخي. وهذا لا يعني بطبيعة الحال إنهاء الحوارات العقدية والأيديولوجية، وإنّما ما نريد قوله في هذا الصدد هو: إنّ الحوارات العقدية والأيديولوجية تؤتي ثمارها الإيجابية، حينما يتحقّق مُناخ من الفهم والتلاقي على قاعدة مشتركة صلبة. لذلك فإنّنا نشعر بأهمية أن تكون حوارات المختلفين بعضهم مع بعض على قاعدة الوطن والمواطنة بعيداً عن التمايزات والاختلافات العقدية والأيديولوجية والمذهبية. وحينما تتعمّق حقائق الوطن وثوابت المواطنة، يكون الحوار العقدي والأيديولوجي طبيعياً وثمرراً وبعيداً عن كلّ حالات السجالات العقيمة والمماحكات التي تزيد الإحن وتفاقم من سوء الفهم والظنّ. إنّنا نشعر بأهمية العيش المشترك، وتوطيد أسس التلاقي والتعاون، ولكنّ طريق ذلك لا يمرّ عبر المماحكات والسجالات العقيمة، وإنّما عبر تعزيز قيم المواطنة ومتطلّبات العيش المشترك. فصخب السجالات الأيديولوجية، يضيّع كلّ فرص التفاهم والتلاقي. لذلك نحن بحاجة إلى تجاوز كلّ حالات السجال والمماحكة، من

أجل إرساء دعائم للحوار والتلاقي، لا تنطلق من التباينات الأيديولوجية، بل من الجوامع الإنسانية والعقدية والثقافية.

صيانة حقوق الإنسان

لا يمكننا على المستوى العملي من صياغة العلاقة على نحو إيجابي بين حق الاختلاف وضرورات العيش المشترك، إلا بالإعلاء من شأن حقوق الإنسان، والعمل على صيانة هذه الحقوق، بعيداً عن التمايزات الأيديولوجية أو الاختلافات الفكرية والسياسية. فالعلاقة جد عميقة بين مبدأ العيش المشترك ومفهوم حقوق الإنسان، حيث إنّ حقوق الإنسان بكل ما تحتضن من قيم ومتطلبات وحاجات، هي الحاضن الأكبر للمشروع المشترك.

لذلك من الضروري أن نعتني بخلق الوعي الحقوقي، القادر على صيانة كرامة الإنسان.

ولا بدّ أن يدرك الجميع أنّ قيم الدين العليا لا يمكن أن تُشرّع للعسف والإكراه وانتقاص حقوق الإنسان. فالدين الإسلامي بكلّ نظمه وتشريعاته، جاء من أجل تحرير الإنسان وصيانة حقوقه وكرامته. لذلك فإنّ الدين هو الرافد الأول الذي نتزع منه حقوق الإنسان الأساسية.

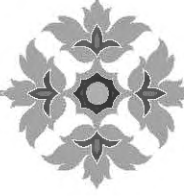
فبوابة العيش المشترك في كلّ الأمم والمجتمعات، هي صيانة حقوق الإنسان وحماية كرامته وتعزيز حضوره ودوره في مشروعات التنمية والعمران.

والاختلاف في الهوية أو الانتماء الأيديولوجي أو القناعات الفكرية والسياسية، لا يشرّع بأيّ حال من الأحوال انتهاك الحقوق. فالاختلافات ليست سبباً أو مدعاة لتقصان الحقوق، وإنّما تبقى حقوق الإنسان مصانة وفق مقتضيات العدالة ومتطلبات العيش المشترك.

فالعيش المشترك ليس ادعاء يُدعى، وإنما هو مجموعة من الحقائق والمتطلبات تُفضي إلى صياغة الواقع الاجتماعي المتعدّد على أساس الحوار والاحترام المتبادل ونبذ ثقافة الكراهية والمفاضلة الشعورية، وتعميق ثقافة العفو وحُسن الظنّ والتسامح، فالعيش المشترك هو مشروع مفتوح على كلّ المبادرات والخطوات الإيجابية، التي تستهدف تنقية الفضاء الاجتماعي والثقافي من كلّ الشوائب، التي تعكّر صفو العلاقة وتحوّل دون تنميتها على الصُّعد كافة.

وإنّ طبيعة الأحداث والتطوّرات التي تجري في المنطقة، تدفعنا إلى القول: إنّ من الأهمية القصوى أن نتعامل مع حقّ العيش المشترك في داخل مجتمعاتنا، بوصفه من الحقوق المقدّسة، التي ينبغي أن نقبض على متطلّباتها، ونعمّق موجباتها، ونمنع أيّ محاولة - من أيّ جهة كانت - لخدشها أو محاربة أسسها ولوازمها. وإنّ المرحلة بكلّ تحولاتها المتسارعة وتحدياتها الشاخصة بحاجة إلى تعزيز خيار ومشروع العيش المشترك، لأنّه القاعدة الصّلبة التي تمنع اختراقنا، وتحوّل دون نجاح مشاريع الهيمنة والتفتيت.





التسامح وقضايا تجديد المشروع الوطني

عديدة هي التطوّرات والتحوّلات التي تشهدها المنطقة، في هذه اللحظة التاريخية الهامة والحسّاسة، والتي تثير الأسئلة والهواجس على أكثر من صعيد. وذلك لأنّ بعض هذه التطوّرات أشبه ما تكون بالانهيارات السياسية والاجتماعية الضخمة، التي تنقل بلداناً ومجتمعات من حالة لأخرى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. فما يجري اليوم في العراق من أحداث وفتن وقتل يومي لأسباب متفاوتة، هي صورة تلك الانهيارات المجتمعية التي نشير إليها.

وكأنّ المنطقة بأسرها بين خيارين: إمّا استمرار حالة الاستبداد والديكتاتورية السياسية، التي تسيطر على كلّ المقاليد والأمر، وتُلغي حركة المجتمع بكلّ عناوينه ويافطاته، أو الدخول في نفق الفوضى والفتن الطائفية والقومية وما أشبه ذلك. وهي فضاء مفتوح للقتل والتدمير والحروب المفتوحة التي تدمّر كلّ شيء في الدولة والمجتمع.

لذلك من الضروري في هذا السياق القول: إنّ خيار الاستبداد والاستئثار والاستفراد بالقرار والقدرات، هو الذي أوصل العراق إلى ما وصل إليه اليوم. فالاحتلال الأجنبي للعراق، هو نتاج ووليد حالة الديكتاتورية المُتغوّلة والسائدة

في العراق على كلّ المستويات. لأنّ هذه الحالة ساوت بين استمرارها وبين العراق دولة وحرية واستقلالاً. فكانت النتيجة سقوط الديكتاتور، واحتلال العراق، ودخول الشعب العراقي بكلّ فئاته وشرائحه في فتن وحروب عبثية لا زال الشعب العراقي المظلوم يدفع ثمنها ويرزح تحت أعبائها المختلفة.

فحينما تكون المعادلة إمّا استمرار المستبد والاستبداد أو الفوضى وبروز كلّ التناقضات الاجتماعية. حينذاك ندرك أنّ هذه الانهيارات لا يمكن إيقاف زحفها، إلاّ بصياغة معادلة جديدة في طبيعة العلاقة بين مختلف مكوّنات وتعبيرات المجتمع والوطن الواحد.

فكلّ القوى والمكوّنات تحمل طموحات وتطلّعات، وكلّها وينسب متفاوتة، بطبيعة الحال غير راضية على السائد وتتوسّل بوسائل عديدة لنيل حقوقها الواقعية أو المفترضة والوصول إلى أهدافها.

ولكن ومن خلال التجارب السياسية والثقافية العديدة والماثلة أمامنا، نستطيع القول: إنّ أوطاننا كلّها لا تتحمّل كلّ أهداف وغايات وطموحات كلّ مكوّناتها وقواها الاجتماعية والسياسية. والعراق كنموذج على ذلك، لا يمكنه أن يتحمّل طموحات وأهداف كلّ أبنائه ومكوّناته. وإنّ إصرار كلّ طرف على أقصى غاياته وأهدافه، يعني على الصعيد الفعلي الانخراط في حروب التصفية الماديّة والمعنوية، واستخدام القوة العارية والوحشية في هذا الإطار، يعني أنّ غايات وأهداف ومصالح مستخدم القوة، لا يمكن الوصول إليها بالوسائل السلمية والديمقراطية، فيتوسّل بالقوة العاشمة، ظلّاً منه أنّ هذه الوسيلة ستوصله إلى غاياته.

ولكن علّمتنا التجارب أنّ هذه الوسيلة لا تُوصِل أيّ طرف إلى أهدافه، ولا تصون استقرار أيّ بلد ومجتمع، وإنّما على العكس من ذلك تماماً، فحروب

التهجير والتصفية الطائفية والقومية، تُعمّق التناقضات، وتهدم كلّ جسور التواصل والثقة، ولا تُوصِل إلى الأمن والاستقرار.

من هنا، فإننا وفي كلّ مجتمعاتنا وأوطاننا، بحاجة إلى بلورة خيار آخر، تشترك جميع الشرائح والفئات في إنضاجه وبلورته على الصعيد الاجتماعي والثقافي والسياسي. فأوطاننا ليست مزرعة خاصة بأحد، وإنما هي لجميع المواطنين، بصرف النظر عن أصولهم ومعتقداتهم وأفكارهم. ومجتمعاتنا لا يمكن أن تُدار بالهيمنة المطلقة للون واحد على حساب بقية الألوان، أو لطيف واحد على حساب بقية الأطياف، وإنما تُدار بعقلية المشاركة التي تحتضن كلّ الأطياف، وتنظّم اختلافاتهم وتبايناتهم بوسائل حضارية، تصون أمن الجميع، وتحافظ على مكاسب واستقرار الجميع.

لهذا كلّه فإننا أحوج ما نكون في هذه اللحظة التاريخية إلى نبذ ثقافة التطرف بكلّ اتجاهاتها، وتعميق ثقافة التسامح ومقتضيات العيش المشترك. ولعلنا لا نبالغ حين القول: إنّ هذه الثقافة هي أمضى الأسلحة وأقواها للحفاظ على الأمن والاستقرار.

وفي سياق العمل على بلورة خيار التسامح والاعتدال في الفضاء الاجتماعي والوطني، من الضروري التطرّق إلى العناوين الفرعية التالية:

أولاً - ضدّ التطرف

ثمّة مفارقات عديدة، يشهدها الواقع الدولي بكلّ مستوياته وحقوقه.. حيث التطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة، والتي أنهت الكثير من المشكلات، وألغت الفواصل الجوهرية بين الزمان والمكان، ووفّرت إمكانات نوعية للإنسان على مختلف الصُّعد. ولكن في مقابل هذا التطوّر العلمي المذهل والمتسارع، تبرز على السطح وفي الواقع الدولي برُمته مشكلة وأزمة التطرف والإرهاب،

حيث عمليات القتل والتدمير على أسس الهوية أو الانتماء الأيديولوجي أو العرقي أو القومي أو ما أشبهه.

حيث إننا نرى في هذا العالم تطوّرات عملية يومية، وتقدّم بمتواليات هندسية، كما نشهد حركة تطرّف وتعصّب تجتاح مناطق العالم، وتهدّد استقرار وأمن الإنسانية كلّها. حيث إنّ الكثير من الصراعات والمواجهات العسكرية والسياسية والاقتصادية، هي في أحد أبعادها من جرّاء هذه الظاهرة التي أضحت اليوم تهدّد واقع السلم والتعايش الإنساني.

لذلك فإننا نقف ضدّ التطرّف الذي يمارس الإرهاب والقتل والتصفية المعنوية والمادية ضدّ الآخرين من أيّ جهة صدر، أو تحت أيّ يافطة تمّ القيام به. فالتطرّف والإرهاب من الجرائم الكبرى التي تتعرّض إليها اليوم العديد من الأمم والشعوب.

وإنّ كلّ الشرائح السماوية والمواثيق الإنسانية، تقف موقفاً سلبياً من هذه الظاهرة، ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تقبل بخيار العنف والتطرّف والإرهاب لإنجاز أهدافها ونيل حقوقها. وذلك لأنّها ظاهرة ضدّ الحياة والإنسان، ولا تنسجم ومبادئ الشرائح السماوية والمواثيق الإنسانية. كما أنّها ليست علاجاً لأيّ مشكلة، بل على العكس من ذلك تماماً، حيث إنّ التطرّف والإرهاب يفاقم المشكلات ويزيد من الإرباك والتدهور. لذلك فإننا على المستوى المبدئي والأخلاقي والسياسي، نقف ضدّ ظاهرة التطرّف والإرهاب، وتعتبر هذه الظاهرة من المخاطر الجديّة التي تواجه راهتنا، وتهدّد الكثير من منجزاتنا واستقرارنا. ودائماً التطرّف في كلا الاتجاهين - الحبّ والبغض - يصادر الحقيقة، ويشرّع للإقصاء والاستبداد... هذا تطرّف يدّعي لصاحبه من حيث يشعر أو لا يشعر أنّه الناطق الأوحد باسم القيم والدين.

فالتطرف يحرم الناس المشاركة في صنع الحقيقة والمعرفة، ويصادر منهم الحق في الاختلاف.

له وَخَدَه - المتطرف - الحق في أن يخالفهم، وليس لهم أي حق في إبداء رأي مخالف له. فليس من حق أحد - كما يعبر الأستاذ فهمي هويدي - أن يقف أمام الملائم ويقول: أنا الإسلام! ليس من حق أحد أن يتحصن بكتاب الله، ثم يعلن علينا من ورائه أن من نصره وأيده فقد دخل في زمرة المؤمنين الصالحين، ومن خذله أو عارضه فقد خرج على كتاب الله، وصار من أعداء الله المارقين! ليس من حق أحد أن يزعم بأنه يتمتع بحصانة إسلامية خصته بها السماء من دون كل المسلمين، فرفعته فوق كل الرؤوس، ونزهته عن النقد والسؤال، وأحاطته بسياج من العصمة والقداسة.

إنَّ التطرف يؤدي بصاحبه إلى الشدة، وتستولي عليه روح الضيق بالمخالفين، ويسارع إلى اتهامهم في أفكارهم ونياتهم وأخذهم بالشبهة وسوء الظن. وحين يسود التطرف تستباح الحقيقة، ويُزيّف الواقع، وتنتهك السمعة والكرامة، ويُرجم أصحاب الرأي المخالف.

لأنَّ التطرف في العلاقات الإنسانية يجعل صاحبه منفصلاً بشكل دائم عن الذات ومبرراً لكل ما يصدر عنها، منتقداً غيره متهماً إياه جارحاً لكل ما يصدر عنه، وادّعاء اليقين والإمساك بالحق والحقيقة، لا يبرران بأي حال من الأحوال، فرض قناعاتك ويقينك على الآخرين. إنَّ الإنسان لا يمتلك تجاه يقينه وقناعاته إلا الدعوة لها والتبشير بها، ولكن بدون افتئات وتعسف. فالالتزام الأيديولوجي ليس مبرراً حقيقياً لممارسة القهر والاضطهاد والقوة تجاه الآخرين والمغايرين.

فالتطرف لا يقود إلى نتائج إيجابية على الصعيدين الفردي والجماعي. ولم يسجل لنا التاريخ تجربة تمكن التطرف أن يوصل صاحبه إلى الغاية المنشودة.

بل إنّنا نمتلك العديد من النماذج التاريخية المعاكسة، حيث إنّ التطرّف فاقم من الأزمات والمشكلات، وأدّى إلى استفحال الأوضاع سُوءاً. فالتطرّف وإن استطاع في بعض النماذج والأماكن، أن يحقّق بعض المكاسب المرحلية، إلاّ أنّه سرعان ما تحوّلت هذه المكاسب إلى هزيمة وانتكاسة إستراتيجية.

فالإصلاح والتطوير في الواقع الاجتماعي والإنساني، لا يتحقّق عبر العنف والتطرّف والإرهاب. بل على العكس من ذلك، حيث إنّ الإرهاب يساهم بشكل أو بآخر في قضم مكاسب الراهن بدل أن يضيف لها. فلا يكفي إذن أن نلعن التطرّف، ونبيّن مساوئه، وإنّما من المهم أن نُعمّق في نفوسنا ومحيطنا الاجتماعي وفضائنا الثقافي أسس وحقائق الاعتدال والتسامح. وذلك لأنّ بعضاً من الناس الذين يلعنون التطرّف هم يمارسونه في دوائرهم المتعدّدة، وذلك لأنّ حقائق الاعتدال والتسامح لم تتمكّن من نفوسهم، ولم تكن جزءاً من نسيجهم الثقافي والاجتماعي.

فالمعتزلة في التاريخ كانوا أصحاب نظر عقلي، وقد حاولوا إقامة معارفهم وأفكارهم على أسس عقلية، لكنّهم حينما استلموا الأمور، انقلبوا إلى أناس متشدّدين متطرّفين، فسجنوا من لم يؤمن بخلق القرآن كالإمام أحمد بن حنبل، وعذبوه، وعزّفوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأنّ من واجبه قهر كافة المسلمين بقوة السيف، والإكراه على الإيمان بأصول الاعتزال الخمسة، لذلك فإنّ العبرة بالممارسة والسلوك العملي الخاص والعام.

وبدون تزكية النفس وبناء حقائق الاعتدال والتسامح، لن تتمكّن من التخلّص من رِبقة التطرّف وآثار الإرهاب، والاحترام العميق للآخر وجوداً ورأياً، وهذا هو أحد المعايير الأساسية لعملية التخلّص من رِبقة التطرّف ومتوالياته النفسية والسلوكية.

وإذا كنت جازماً في الإيمان بقناعاتك، فإنّ طريقك لدعوة الآخرين إليها، هو التسامح واحترام حريّات الآخرين.

وليس ممارسة الفرض والتطرّف تُجاههم، وذلك لأنّ التطرّف ينقّر الناس ويُعدّهم عن قناعاتك وأفكارك. والتسامح واحترام الآخرين، يقربهم إليك، ويوفّر مُناخاً نفسياً واجتماعياً لاكتشاف إيجابيات أفكارك وأفاقها الإنسانية.

فالتعدّد والتنوّع والاجتهادات المتواصلة، هو الذي يُمكننا من إدراك عمق الأشياء، ويُخرجنا جميعاً من الرؤية النمطية والجامدة للذات والآخر.

وهنا من الضروري أن نوضح حقيقة أساسية وهي: إنّ التسامح لا يعني بأيّ حال من الأحوال التفلت من القيم أو الميوعة في الالتزام بمقتضياتها، وإنّما يعني أنّنا في مقام العمل والتطبيق في الحياة، نرى في رؤية الآخرين تميماً وتعميقاً لرؤية الذات وقناعاتها. وبذلك نتجاوز حالة ادّعاء وامتلاك واحتكار الحقيقة، كما لا نمارس تُجاه الآخر أيّ عملية إقصائية. بل إنّنا نرى ذاتنا في مرآة الآخر، ولا يمكن فهم الذات بشكل عميق إلاّ من خلال فهم الآخر وإدراك أفكاره وقناعاته، وبالتالي فلا بديل أمامنا إلاّ التسامح تُجاه بعضنا البعض وتنمية أنماط التواصل والتعايش فيما بين المجموعات البشرية.

وعلى هدى هذا نقول: إنّ التطرّف الفكري والغلو الأيديولوجي، يناقض في ذاته ومتوالياته حقيقة الذات والتحامها بالآخر. لذلك فإنّنا نرفض هذه المظاهر، ونعتبرها من الظواهر الشاذّة، والتي تعبّر عن خلل نظري أو واقعي أدّى إلى تبني هذه الخيارات العنيفة والمتطرّفة، والتي لا تُفضي إلاّ إلى المزيد من الانحدار والتراجع والانهيار.

وإنّنا وحتىّ ننسجم ومتطلّبات قيّمنا، ونصل إلى تطلّعاتنا وأهدافنا المشروعة، بحاجة إلى الالتزام بمقتضيات الوسطية والاعتدال، والتي تنبذ التشدّد والغلو كما لا تخضع لحالات الجهود والترهّل والكسل الفكري والاجتماعي.

فالدعوة إلى الإسلام، لا يمكن أن تكون عبر إلغاء قيمة العدالة والوسطية، وإنما عبر الالتزام الخاص والعام بقيم الإسلام ومثله العليا.

والإسلام في كلِّ أحواله وأوضاعه، لم يشرع للإنسان قتلَ الأبرياء والنساء والأطفال باسم الدين. وذلك لأنَّ نفس الإنسان مُصانة ومعصومة، ولا يجوز التعدي عليها تحت أيِّ مبرر كان.

لذلك فإنَّ الخطوة الأولى في مشروع نقد التطرّف وتجاوز مخاطره، هو مواجهة النزعة الأحادية - الإقصائية، وذلك عبر إرساء معالم حياة ثقافية - اجتماعية تهتمّ باكتشاف الآخر، ومعرفة أفكاره ومقولاته بعيداً عن المُسبقات الأيديولوجية والفكرية.

ولنتذكّر جميعاً، أنّ صدر الإسلام يتّسع لاختلاف الآراء والاجتهادات، فلا نضيّقه بأهوائنا ونوازعنا الذاتية السيئة. فلا بدّ لنا أن ندير اختلافاتنا بصفاء قلب، وعفة لسان، وحرص متبادل على صون الكرامات، وحفظ المودّات، وأن نبتعد عن قوارص الكلم وفنون التجريح والتشهير والإسقاط وكلّ ما يسبّب ويؤدّي إلى شحن النفوس بالضغينة والبغضاء.

ثانياً - العراق ووجدتنا الوطنية

ثمّة إشكاليات وتحديات كبرى يُثيرها الحدث العراقي، ويدفع بها إلى الواجهة طبيعة الأحداث الدامية التي تجري في العراق بشكل يومي.. ولعلّ من أهم هذه الإشكاليات والتحديات، هي المرتبطة بمسألة الوحدة الوطنية.. فلماذا بعد عقود طويلة من تأسيس الدولة الحديثة في العراق، تهدّد هذه الأحداث وحدثه وتلاحمه الداخلي.. فهل كانت وحدثه هشة، بحيث إنّه مع أيِّ حدث سياسي أو عسكري تبرز إلى الواجهة مخاطر التقسيم، وتنبري قوياً دينية وسياسية واجتماعية

للتحذير من هذه المخاطر وتؤكد على ثوابت الوحدة والتلاحم الوطني.

إننا اليوم بحاجة أن نتساءل وبشكل صريح لا مواربة فيه. لماذا وبعد كل هذه السنين، لم تترسخ الوحدة الوطنية في الكثير من الدول والبلدان العربية والإسلامية. ولماذا يُهدد العراق في وحدته، وهو دولة عربية مركزية وله ثقله الاستراتيجي والتاريخي، وهو أحد أعمدة التجربة القومية في العالم العربي في العصر الحديث.

إننا جميعاً معنيون بإثارة هذه الأسئلة، والبحث عن إجابات دقيقة وصريحة لهذه الأسئلة، وممارسة النقد المطلوب لكل التجارب السياسية، التي لم تثبت بشكل أو بآخر وحدتها الوطنية، ولم تعمق وتجدد عوامل الائتلاف الوطني.

لا شك أن أعداء الأمة من مصلحتهم تفتيت مجتمعاتنا وتدمير وحدتنا الوطنية، ولكن من الخطأ المميت أن نُحمّل أعداء الأمة كل الثغرات ونقاط الضعف في مشروع البناء الداخلي للكثير من تجاربنا ودولنا.. لذلك، وانطلاقاً من طبيعة الأحداث والتطورات الموجودة في العراق، من الضروري أن نعتني بمسائل الوحدة الوطنية، ونعمل عبر وسائل ومبادرات متعددة لتحسين الجبهة الداخلية لمجتمعاتنا العربية والإسلامية.

وهذا التحسين لا يعني الإصرار على تلك الأخطاء السياسية والثقافية التي كانت تُمارس باسم الوحدة، وهي في حقيقة الأمر تُنتج كل أشكال وحقائق التفكك والتشطي.. فمجتمعاتنا ليست واحدة في قوميتها أو دينها أو مذهبها، ولا يمكن أن يكون معنى الوحدة هو نفي بعض القوميات أو الأديان أو المذاهب. فكيف نخلق وحدة وطنية في ظل هذه التعدديات والتنوعات.

فكل التعدديات في العراق، تعترض بعراقها، ولها رؤيتها للوحدة الوطنية في

العراق.. ولعلّ من الأخطاء الكبرى التي ارتكبت في العراق ولسنين طويلة، هو ممارسة القهر والاستبداد والقمع لتعميم رؤية واحدة وضيقة للوحدة في العراق.. ولقد رأينا جميعاً نتيجة هذه الرؤية وهذا الخيار حيث إنّ العراق اليوم مهتدّد في وحدته وتلاحمه الوطني.. والحلّ ليس في استبداد الدولة وتغولها، لأنّ هذا الاستبداد والتغول ومفاعيلهما، هو الذي يُنتج بشكل دائم الحقائق المضادّة للوحدة بكلّ مستوياتها.

من هنا تتبع ضرورة العمل على صوغ علاقة ثقافية وسياسية بين مختلف المدارس والتعدّيات الفكرية والقومية والمذهبية الموجودة في المجتمع والوطن.. ولعلّنا لا نأتي بجديد حين القول: إنّ التعدّد بكلّ مستوياته وأشكاله في الوطن الواحد ينبغي أن لا يشرّع بأيّ حال من الأحوال إلى ممارسة الطائفية أو العنصرية ضدّ بعضنا البعض، بحيث يكون الانتماء القومي أو المذهبي، هو الذي يحدّد مستقبل الوطن.

فالممارسات الطائفية أو العنصرية في أيّ تجربة اجتماعية، هي التي تدقّ إسفيناً عميقاً في مشروع البناء الوطني، حيث إنّها تساهم مساهمة كبرى في تفتيت المجتمع وخلق الإحن والأحقاد بين أبناء الوطن الواحد. لذلك فإنّ فريضة الوحدة الاجتماعية والوطنية، بحاجة ملحة اليوم، إلى الوقوف بحزم ضدّ كلّ أشكال التمييز وبثّ الكراهية بين أبناء المجتمع الواحد.. فالكراهية لا تفضي إلى الاستقرار، بل إلى التفتّت والتشظّي، والاصطفاء لاعتبارات آنية لا يؤدّي إلى الوحدة، بل على العكس من ذلك تماماً، حيث إنّّه يهيئ المناخ لبروز كلّ العوامل المضادّة لها.

ولا يمكن أن نبني علاقة سوية بين أبناء الوطن الواحد، إلّا بنقد ومنع كلّ أشكال التفاضل والتمييز بين أبناء هذا الوطن. وبصرف النظر عن عوامل التفاضل

وموضوعاته، لا يصحّ أن نمارس التمييز المقيت ضدّ بعضنا البعض، لأنّ هذا التمييز هو الذي يُدخِلنا في أتون الضياع والصراع المفتوح على كلّ الاحتمالات والمخاطر.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: إنّ الشعب العراقي اليوم، يدفع ثمن تلك الرؤية والنظرية القومية الشوفيّة، التي تعاملت مع تعدّدية المجتمع العراقي بعقلية الإقصاء والقمع.. فالوحدة في العراق وغيرها من البلدان، لا تُصان بالنظريات الشوفيّة أو تصوّرات الاصطفاء لاعتبارات ترابية، إنّما تُصان باحترام هذه التعدّدات، وصياغة نظام علاقة بين مختلف التعبيرات والمكوّنات قائمة على الوحدة والحوار والتفاهم وتنمية المساحات المشتركة.. والوفاق الوطني يتطلّب دائماً العمل على إنهاء كلّ العناصر والمفردات الثقافية والدينية والإعلامية، التي تؤسّس للكرهية، وتشجّع على عملية التهميش على قاعدة قومية أو دينية أو مذهبية.

وعلماء المسلمين - كما يعبر عن ذلك أحدهم - يدركون بعمق وهم يسعون للتقريب بين المذاهب، أنّ المذهب في الإسلام لم يكن في نشأته الأولى مظهراً لانقسام المسلمين وتوزّعهم، وإنّما كان تعبيراً عن حيويّة عقلية وعملية، أدّت إلى تشعّب الآراء ونشوء التيارات المنهجية في استنباط الأحكام الشرعية ودلالات النصوص، على النحو الذي أغنى الإسلام عقيدة وشريعة، وأتاح للمسلمين أن يمارسوا أعمق أشكال الحوار المستند إلى المنطق والعلم.. فسجّلوا في تاريخ الفكر الإنساني وتطوّره مآثرة الاستماع للرأي الآخر واحترامه..

لذلك فإنّ احترام هذا التعدّد يعني فيما يعني حمايته. لأنّه نتاج الحوار والبحث الوطني والمتواصل عن الحقيقة. وحينما نطالب بحماية التعدّد والتنوع في الدائرة الوطنية، فإننا نقصد حماية تلك القيم والمبادئ التي أنتجت ثراءً فقهياً وفكرياً وعلمياً في التجربة التاريخية الإسلامية.. فلا يمكن أن نفصل ظاهرة تعدّد

المدارس الاجتهادية والفقهية في تجربتنا التاريخية عن قيم الحوار والاعتراف بالآخر وجوداً وورياً، ووجود المناخ الاجتماعي المؤاتي للاجتهد بعيداً عن ضغوطات السياسة أو مسبقات التاريخ.

وإن دعوتنا الراهنة إلى حماية هذا المنجز التاريخي، تستدعي إحياء هذه القيم والمبادئ وإطلاقها على مستوى حياتنا كلها، حتى نتمكن من إنجاز فرادتنا التاريخية والحضارية. وهذا بطبيعة الحال، يقتضي انفتاح المذاهب الإسلامية على بعضها في مختلف المستويات، وإزالة كل الحواجز والعوامل التي تحول دون التواصل الفعال بين مختلف المدارس الفقهية والمذهبية.

فالمواطنة لا تقتضي بأي حال من الأحوال أن تندثر خصوصيات الأفراد، بل إنها تقتضي صياغة منظومة قانونية وسياسية لجميع المواطنين على قاعدة الاعتراف بتلك الخصوصيات، والتعامل الإيجابي والحضاري مع متطلبات التعدد والتنوع بمختلف أشكاله ومستوياته. فالتعدد المذهبي أو القومي ليس حالة مضادة للمواطنة، بل هو الجذر الثقافي والاجتماعي لبناء مواطنة حقيقية بعيداً عن الشعارات الشوفينية واليافطات الشعبوية والعدمية. فاحترام التعدد المذهبي وحمايته القانونية والسياسية، هو الذي يوجد الشروط المجتمعية الحقيقية لبناء مواطنة متساوية في مجتمع متعدد مذهبياً وثقافياً.

والأحداث في الساحة العراقية، ينبغي أن لا تدفعنا إلى الانكفاء والتمترس الضيق ضمن أطر ويافطات خاصة. بل إنها - أي الأحداث في العراق - تحمّلنا مسؤولية العمل على صياغة وحدتنا الوطنية، وتدفعنا إلى المزيد من الانفتاح والتواصل بين مختلف مكونات الوطن والمجتمع، وذلك من أجل تحصين وضعنا الداخلي وتصليب وحدتنا الوطنية وإفشال كل المخططات والمؤامرات التي تستهدف وحدتنا ومُنجزنا الوطني.

إننا نؤكد وفي ظلّ هذه الظروف الحسّاسة، على ضرورة الخروج من دوائر الانتماء الضيقة إلى رحاب الوطن والمواطنة.. ونعمل كلُّ من موقعه وإمكاناته لتعزيز الوحدة الوطنية، وتجاوز كلِّ ما يعكّر صفوِّ الوثام الداخلي..

فالوحدة الوطنية القائمة، هي مكسب الجميع، وعلى الجميع أن يحافظوا عليها بالمزيد من العمل والتوافق والتفاهم والبناء.

ثالثاً - تجديد المشروع الوطني

من الطبيعي القول: إنّ وحدة المجتمعات والأوطان قبل أن تكون شعاراً، هي مشروع متكامل ينبغي أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص والعوامل والمبادئ، التي تساهم في تعزيز هذا الخيار، ومجابهة كلِّ ما من شأنه تخريب مشروع الوحدة والألفة بين أبناء الوطن والمجتمع الواحد.

وإنّ السماح بتصدّع هذا المشروع أو ضرب بُنيته الأصلية، يُعدُّ جرماً خطيراً بحقّ الأمة والمجتمع حاضراً ومستقبلاً.. لهذا، فإنّ الوحدة الاجتماعية والوطنية وضرورتهما ومتطلبتهما ينبغي أن تتصدّر الأولويات والهموم.. وبوصف الوحدة مشروعاً ينبغي تعزيزه وحمايته، هو بحاجة إلى آليات مُتقنة وأدوات فاعلة وإجراءات تفصيلية متواصلة. كما أنّه بحاجة إلى مراجعات فكرية وأيديولوجية، تُزيل من الأنظمة المعرفية ما يحُول دون تعزيز هذا المشروع.

فاليوم، كلّ بلدان المنطقة مهدّدة في وحدتها الداخلية والوطنية، حيث تواجه تحديات ومخاطر تستهدف كيانها ووحدتها.. ولا يمكننا أمام هذا الزحف التقسيمي الذي يتغذى من عوامل وروافد عديدة، أن نبقى مكتوفي الأيدي، وإنّما نحن بحاجة إلى منظومة مواجهة تمكّنتنا من إحباط هذه المخططات وصيانة وحدتنا الداخلية بالمزيد من التلاحم والانسجام.

فالإرادات السياسية التي تستهدف بشكل أو بآخر التفتيت والتشطي، لا يمكن مواجهتها بالحُطْب البلاغية والرغبات المفتوحة التي لا تستند إلى إرادة وفعل متواصلين.

إنّ هذه الإرادات بكلّ أدواتها وآليات عملها، بحاجة إلى إرادة سياسية داخلية تعقد العزم على الصمود والحماية وتعمل على سدّ الثغرات وبناء الحياة السياسية والثقافية في هذه المنطقة على أُسس جديدة، تُنهي عقود الفجوة والانفصال بين السلطة والمجتمع، وتعمل على توفير البيئة المناسبة والحاضنة لمشاركة جميع قوى وتعبيرات المجتمع في الحياة العامة. وَخَدَهَا الحياة السياسية الجديدة، التي تتجاوز حالات الاستثثار والاستفراد، هي القدرة على إحباط مخططات التفتيت والتشطي ومواجهة المخاطر والتحدّيات التي تستهدف وحدتنا واستقرارنا الداخلي.. لهذا كلّه فإننا نشعر اليوم بأهمية تجديد مشروع الوحدة الداخلية والوطنية في كلّ بلدان المنطقة، التجديد الذي يحمي المكاسب ويواجه الثغرات. التجديد الذي يقبض على حقيقة الوحدة دون أن يُضحي بالمؤسسات الثقافية والاجتماعية. التجديد الذي يُعيد صياغة واقعه الداخلي كوسيلة حضارية لمواجهة كلّ التحدّيات والمخاطر.

فالتحوّلات المتسارعة والتي تجري على أكثر من صعيد ومستوى، تفرض على الجميع أهمية تجديد مشروع وحدتنا الوطنية، التجديد الذي يُزيل نقاط القصور ويعالج الثغرات ويفتح المجال القانوني والسياسي والثقافي لكلّ التعبيرات والمكوّنات للمشاركة بفعالية في البناء وصيانة المكاسب.. إنّ الوحدة كما الاستقرار حقائق ووجود يصنعه المجتمع بأفراده وجماعاته وتعبيراته، وكلّ من هوّلاء بحاجة إلى حماية قانونية وثقافية للقيام بدوره على هذا الصعيد.. وبذلك يعتمد وجود الاستقرار وصلابة الوحدة الداخلية على العلاقات بين الأفراد والتعبيرات المتنوّعة التي يتشكّل منها المجتمع.

من هنا، فإنّ تجديد المشروع الوطني يقتضي إعادة صياغة العلاقة بين مكوّنات المجتمع والوطن الواحد على أسس العدالة والمساواة واحترام الخصوصيّات الثقافية لكلّ مكوّن وتعبير اجتماعي. فالوحدة ليست فرضاً وقهراً بل هي تعبير عميق عن مشاركة الجميع في صنع الحقائق والمنجز الوطني.. وكلّ الوحدات التي بُنيت بالقهر وتغييب إرادة المجتمع بكلّ تنوّعاته، كان مآلها الفشل والتشظّي. لذلك فإنّ تجديد المشروع الوطني يبدأ بإعادة صياغة الوعي الوطني تجاه ذاته ووحدته.. فالوعي الذي ينبذ التعدّدية ويحارب التنوّع ويتوجّس خيفة من الاختلاف، لا يخلق وحدة صلبة في المجتمع الواحد.. لأنّه وعي يشرّع للقهر والتغييب والعمل بعيداً عن إرادة المجتمع وطموحاته وحقائقه.

أمّا الوعي الذي يتشكّل من خلال الحوار والتبادل المعرفي والاحترام المتبادل بين كلّ المكوّنات، فإنّه قادر على نَحْتِ ونسج علاقة جديدة بين مكوّنات المجتمع والوطن.. هذه العلاقة التي تدفع بجميع التعبيرات للمساهمة الفعّالة في بناء الوحدة وصيانة المنجز والمكاسب.

فالوحدة الصلبة والحقيقية هي ناتج مجموع إرادة الجميع وكفاحهم وسعيهم المتواصل لبناء واقعهم ومستقبلهم.. فالوحدة ليست مقولةً مُفرّغة من مضمونها الإنساني والحضاري، بل هي عنوان لتآخي وتكاتف وتفاعل كلّ التعدّديات والتنوّعات الموجودة في المجتمع والوطن.. فالوحدة في المجتمع والوطن، لا تُبنى بسياسات التغييب والإقصاء والتهميش، بل بإفصاح المجال لكلّ المكوّنات للمساهمة في الشأن العام.

وسرطان الإرهاب الذي يجتاح المعمورة اليوم، لا يُواجه إلاّ بالمزيد من التلاحم والتآخي والتفاهم بين مختلف المكوّنات الاجتماعية والثقافية.

فباللحظة الراهنة حساسة وخطيرة، وتتطلب منا جميعاً العمل على إنهاء ثغرات واقعنا وترميم علاقاتنا الداخلية وصولاً إلى مستوى من العلاقات الداخلية القائمة على مبادئ العدالة والاحترام المتبادل.

وعليه، فإنّ تجديد المشروع الوطني في هذه اللحظة التاريخية الهامة، يقتضي الالتزام بالعناصر التالية:

تجديد الوعي الوطني بحيث لا يكون المختلف موضوعاً للنبذ والكرامية والعداء، بل هو فضاء للحوار والتفاهم والاحترام. كما أنّ العلاقات الداخلية بين مكونات المجتمع، بحاجة أن تقوم على أسس المعرفة المتبادلة التي تقود إلى توسيع المشتركات وضبط الاختلافات في حدود لا تضرب بمفهوم الاستقرار والسلم الاجتماعي.. لذلك كله، فإنّ الخطوة الأولى في مشروع التجديد الوطني، هو في تجديد رؤيتنا جميعاً لذواتنا ولمكونات الوطن الثقافية والاجتماعية، بحيث تقودنا هذه الرؤية إلى المزيد من التعارف والتواصل ونسج العلاقات والتعاون على قاعدة التفاهم والاحترام المتبادل.

إنّ الوحدات الداخلية والوطنية في كلّ دول المنطقة، لا تُبنى بسياسات القمع والإقصاء ونهج التغيب وإفناء أو محاصرة الحقائق الثقافية والاجتماعية. بل على العكس من ذلك تماماً.. إذ إنّ الوحدة لا تُبنى إلاّ بصيانة حقائق التعددية في المجتمع.. ومن يبحث عن الوحدة بعيداً عن مقتضيات احترام التعددية والتنوع الموجود في المجتمع، فإنّه لن يحصد إلاّ المزيد من التفتت والتشظي الكامن والصريح.. لذلك فإنّ تجديد المشروع الوطني، يقتضي العمل على تعزيز وبناء الوحدة الداخلية لكلّ مجتمعاتنا على قاعدة احترام التعددية وإفساح المجال القانوني لكلّ المكونات للتعبير عن ذاتها وثقافتها ومساهمتها في الحياة العامة. فطريق الوحدة هو تعزيز خيار الحرية والديمقراطية في المجتمع.. ولا يمكن

بناء حقائق وحدوية صلبة ومتمينة بعيداً عن الحرّية وصيانة حقوق الإنسان..
فالتنكيل بحقائق المجتمع العميقة، لا يُفضي إلى استقرار ووحدة، بل إلى انهيار
في أسس الاستقرار وعوامل الائتلاف والوحدة. من هنا، وفي ظلّ هذه الظروف
والتطوّرات الخطيرة، نتطّلع إلى الوحدة والاستقرار، ولا سبيل أمامنا لذلك إلاّ
بإصلاح أوضاعنا وأحوالنا، وإطلاق الحرّية لكلّ مكوّنات المجتمع لكي تعبّر
عن ذاتها بحرّية وشفافية وتبدأ على هذه القاعدة بإنجاز دورها ووظيفتها في
الوحدة والاستقرار..

وهذا بطبيعة الحال يتطلّب السعي الجادّ نحو تفعيل الجوامع المشتركة بين
أبناء الوطن الواحد. وذلك من أجل المزيد من المعرفة المتبادلة، وتوفير المناخ
النفسي والثقافي الملائم للحوار والتفاهم.

من الطبيعي القول: إنّ تجديد المشروع الوطني لا يتحقّق في الواقع الخارجي
دفعة واحدة، وإنّما هو بحاجة إلى مدى زمني، حتّى يتحوّل هذا المشروع من
القوّة إلى الفعل ومن النظرية إلى التطبيق.. إلاّ أنّ الشيء المهم والذي نشعر
بأهميته وضرورته على هذا الصعيد، هو وجود جدول زمني يحدّد نقطة الانطلاق
والبداية في مشروع التجديد والتطوير..

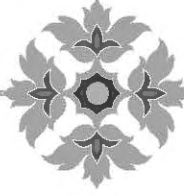
فلا يكفي اليوم أن يتمّ الحديث المجرّد عن التجديد والتطوير، وإنّما هناك
حاجة ماسّة إلى تحديد مدى زمني لعملية التجديد والتطوير.. وبدون هذا
الجدول الزمني وتحديد نقطة الانطلاق، سيتمّ التعامل مع شعارات التجديد
والتطوير كمحاولة لكسب الوقت وتمييع القضية.

ولا ريب أنّ تأجيل قضية تجديد المشروع الوطني سيُفاقم من المشكلات
والتحدّيات، وسيُدخل المجتمع في أتون مرحلة وظروف صعبة وشائكة على
مختلف المستويات.

وإنّ تجديد المشروع الوطني هو قبل كلّ شيء موقف جديد من المواطن، موقف يحوّل دون الاستمرار في تهميشه، فهو قادر على المشاركة في صياغة حاضره وبناء مستقبله، وهو الأنسب للتعبير عن حاجاته وطموحاته، لهذا فإنّ إعادة الاعتبار للمواطن على مختلف المستويات، هو حجر الزاوية في مشروع تجديد المشروع الوطني.

وعليه، وعلى ضوء تطوّرات المنطقة المتسارعة وأحداثها الخطيرة، نحن بحاجة اليوم في كلّ دول المنطقة إلى تجديد مشروعنا الوطني وتعزيز وحدتنا الداخلية، من أجل استيعاب تطوّرات الساحة ومجابهة الأحداث التي تعصف بالمنطقة وتقودها إلى مناطق ومجالات مجهولة.





خاتمة

كلّما ازدادت الأحداث عنفاً وتعقيداً وتوتّرات، ازدادت المنعطفات النوعيّة في مسيرة الإنسان، وتكثّفت التحدّيات الشاملة التي تواجه الوجود الإنساني، وتعمّقت دوائر الصراع والتدافع في الحياة الإنسانية بمستوياتها المتعدّدة.

ولا يمكن بأيّ شكل من الأشكال أن يخلو الوجود الإنساني من الصعاب والمشكلات والتحدّيات، كما أنّنا لا يمكن أن نتصوّر حياة إنسانية، بلا مشكلات وصعوبات. فهي ملّح الحياة وقانونها السرمدى، فالتدافع بين البشر في مختلف الاتجاهات، ناموس كونيّ خالد لا يمكن أن تخلو الحياة منه، ومن أشكاله المتعدّدة والمختلفة. قال تعالى: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

ومهمّة الإنسان الخالدة في هذه الحياة ليس إنهاء جذور التدافع بين البشر، لأنّ هذا ليس في مقدوره، وذلك لأنّ الحياة هي التدافع بين الناس والعمل الدائم لتسخير الطبيعة واكتشاف خيراتها بما يُفيد الإنسان في جميع المجالات راهناً ومستقبلاً.

فقابلية الإنسان لممارسة شتى أنواع هذه العملية هي جزء من الجبلة الإنسانية، لذلك، حيثما وُجد الإنسان وُجد قانون التدافع ولا يمكنه أن يحيا ويعيش بدون

هذا القانون. ومهمّة الإنسان الكبرى في هذا الوجود هي تنظيم حالات التدافع بين البشر، واكتشاف وإبداع أطر وأشكال للتدافع الذي يتّجه إلى البناء والتعمير بدل الهدم والتخريب في الدائرة الإنسانية.

كما ينبغي أن تكون علاقة الإنسان بالطبيعة علاقة تسخير ونماء لا علاقة تدمير وفساد، وبدل أن يتّجه هذا القانون - التدافع - إلى تدمير الإنسان ومكتسباته التاريخية والحضارية، ويشعل الصراعات المدمّرة والحروب الشرسة التي تقضي على كلّ شيء حيّ، تكون مهمة الإنسان في هذا الوجود تنظيم هذه الحالة فتّجه إلى التنافس والتسابق إلى الخيرات، لا التطاحن والصراعات المدمّرة.

وعبر التاريخ أبدع الإنسان العديد من الوسائل والأنماط والسياقات والأشكال، التي تُنظّم من خلالها هذه الحالة الملازمة لوجود الإنسان. فأمام كلّ تحدٍّ ومنعطف يواجهه الإنسان، ينبغي له أن يبحث ويُبدع وسائل وسياقات تؤهّله للتكيف الإيجابي مع هذه التحديات والمنعطفات، وتمكّنه من اكتشاف أفضل السبل وأيسرها لتسخير الطبيعة بما يفيد وينفع الإنسان قاطبة.

ولعلّ الإخفاق الذي يصيب الإنسان في مواجهة تحدياته ومشكلاته، هو وليد عدم وصول الإرادات الإنسانية المختلفة إلى نمط من أنماط تنظيم الاختلافات، وتحديد أثر المشكلات وجعلها في حدودها الطبيعية، ممّا يدفع الأمور إلى حالات من الفوضى والصراع المفتوح، الذي تستخدم فيه كلّ وسائل تدمير الخصم والقضاء عليه وإزاحته من الوجود.

ولذلك نجد أنّ الحروب والصراعات في حياة الإنسان هي شكل من أشكال التدافع العنيف بين البشر الذي لا يمكن إلغاؤه من الوجود، ولكن الذي يمكن إلغاؤه هو الأشكال العنيفة والمدمّرة لهذا التدافع، وذلك عبر تنظيم حالات هذا التدافع، وتوطيد أسس الاختلاف المشروع بين البشر، لذلك لا بدّ من الوعي

العميق لهذا القانون الخالد، على أن يكون الإنسان هو الذي يتحكّم في وُجْهَة هذا القانون، كما أنّه بجهله وهمجيّته وغروره، قد يجعله حافزاً لغضب الحقوق، وهتك المقدّسات، وإفساد الطبيعة، وقتل الإنسان بغير حقّ.

وإنّ العِلْم هو سلاح الإنسان، للاستفادة من هذا القانون وجعله فضاءً ووعاءً للبناء وال عمران، فكلّما ازداد الإنسان عِلْماً توسّعت قدراته وإمكاناته للاستفادة من القانون، سواء في الطبيعة أو حياة الإنسان. فالجهل هو العدوّ الأول، الذي يعمل عبر جهوده إلى تحويل مجرى قانون التدافع، وبالعلم والمعرفة نتمكّن من اكتشاف أفضل السبل الممكنة لتنظيم خلافات البشر، وجعلها ثروة يغتنى بها، لا إلى نقمة ووسيلة تدمير وقتل.

ولا شكّ أنّ تنظيم الخلافات بين البشر وحصرها في جوانب البناء والتنمية بدل التدمير والهدم ليس بالأمر اليسير، وإنّما هو مهمّة إنسانية شاقّة تتطلّب الكثير من الجهود والطاقات التي تصرف في هذا المجال. ومن الطبيعي أنّ بثّ الثقافة الحضارية وتربية الناس على هدى القيم المدنية، من العوامل الهامّة التي تساهم في توجيه حالات التدافع الإنساني إلى مجالات البناء والتقدّم الإنساني.

وبنظرة واحدة إلى العديد من المجتمعات الإنسانية، التي استطاعت أن تُبدع لنفسها أشكالاً إيجابية وحضارية لحالات التدافع، نكتشف من خلالها أنّ للثقافة الحضارية والمدنيّة الدور المركزيّ في وصول هذه المجتمعات إلى هذه الأشكال والأنماط الحديثة من البناء والتقدّم.

وفي الاتجاه المقابل نجد أنّ المجتمعات التي لا تتوفّر فيها الثقافة الحضارية التي تسمح بتعدّد الآراء وتجعل الاختلافات الإنسانية في حدودها الطبيعية، وتُعلي من شأن قيم الحرية والتداول والتسامح، ابتليت بحروب وصراعات مدمّرة، قضت على الكثير من المكتسبات وأرجعت هذه البلدان إلى عقود سابقة.

فلا يمكننا الوصول إلى مستوى إبداع أشكالٍ، وأطرٍ إيجابية وإنسانية لحالات التدافع بين البشر، إلا بإشاعة الثقافة الحضارية، فهي جسر العبور إلى الإبداع الإنساني المتّجه إلى توطيد أسس البناء والعمران والتسابق إلى فعل الخيرات.

ولا نعدو الصواب، حين القول إنّ المشكلة الكبرى التي تواجه العالمين العربي والإسلامي، هي أنّه لم تتمكّن مجتمعاته بقواها ومدارسها المتعدّدة من تنظيم خلافاتها وجعلها الحدود الطبيعية وتحويل مجراها من التدمير إلى البناء.

وبفعل هذا الإخفاق والفشل انفتحت أبواب هذا العالم على العديد من التوتّرات والصراعات التي تهدّد أمنه وتدمّر مكتسباته وتجعل مصيره ومستقبله في مهبّ الريح.

وستبقى هذه الأزمة تستفحل وتتضخّم وتدمّر العديد من المكتسبات التي حقّقها العالمان العربي والإسلامي في العقود الأخيرة.

لذلك فإنّ انطلاقة العالمين العربي والإسلامي وانعتاقه من أزماته ومشكلاته يتطلّبان منّا جميعاً أفراداً ومؤسّسات وجماعات أن نبحث عن أطر وأشكال جديدة لتنظيم خلافات الساحتين العربية والإسلامية، وإشاعة وتعميم الثقافة الحضارية والمدنيّة التي تجعل عالمينا العربي والإسلامي يستفيدان من كلّ الطاقات والإمكانات ويوظّفانها في سبيل البناء والعمران الإنساني. فالمهام المطلوبة أمام قانون التدافع الإنساني هي المزيد من اكتشاف آليات عمله وحركته، وبناء الإنسان والجماعة الوطنية القادرة على شحن النفوس وتعبئة الطاقات في سبيل العمران والبناء.

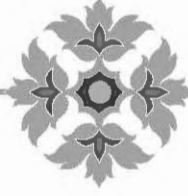
ولا يمكن أن نخرج من الكثير من اختناقاتنا وأزماتنا، إلا بالمزيد من تعميق وتكريس الثقافة الحضارية في فضاءنا الاجتماعي والثقافي.

هذه الثقافة التي تضبط نزاعاتنا، وتنظّم اختلافاتنا، وتطرد من واقعنا كلّ موجبات وعوامل الصراع العنيف والدموي. وفي سياق توطيد أركان الممارسة الحضارية في محيطنا المجتمعي، نحن بحاجة أن نفتح ونتواصل مع المكتسبات الإنسانية والحضارية، حتّى يتسنى لنا تطوير واقعنا وصناعة قوّتنا على أسس العدالة والمساواة والمسؤولية.

وجماع القول: فإنّ العيش المشترك في أوطاننا اليوم، بحاجة إلى توضيحية من الجميع، إذ لا تُرسى معالم هذا العيش وحقائقه بدون هذه التوضيحية، وإرادة صلبة لا تخضع لضغوطات الواقع التي لا تنسجم ومنطق العيش المشترك، وعقل حكيم وواع لا يستجيب للاصطفافات الطائفية والقومية الحادّة التي بدأت بالتشكّل في مجتمعاتنا من جرّاء بعض الأحداث والتطوّرات.

فلتتجه كلّ الجهود اليوم، ومن مختلف المواقع، صوب بناء حقائق التسامح والعيش المشترك في أوطاننا ومجتمعاتنا، لأنّها سبيل استقرارنا، وتخلّصنا من نزعات العنف والتطرّف والإرهاب.





المحتويات

المقدمة.....	٥
التسامح وقضايا العيش المشترك.....	٧
التسامح وآفاق السلم الأهلي.....	٩
مفهوم التسامح وقضايا العيش المشترك.....	٢٧
العمل الاجتماعي بين التجاذب والتصادم.....	٥٥
التسامح وقضايا تجديد المشروع الوطني.....	٧١
خاتمة.....	٨٩





- مواليد 1966 - المنطقة الشرقية - السعودية.
- مدير مركز آفاق للدراسات والبحوث.
- كاتب أسبوعي في جريدة الرياض السعودية.
- مدير تحرير مجلة الكلمة، وهي مجلة فكرية تعنى بشؤون الفكر الإسلامي وقضايا العصر والتجديد الحضاري.

من مؤلفاته:

- 1 - الإسلام مشروع المستقبل، دار النخيل، بيروت.
- 2 - نظرات في الفكر السياسي الإسلامي ، دار الصفوة، بيروت.
- 3 - الإسلام، الغرب وحوار المستقبل، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- 4 - الأهل والدولة بيان من أجل السلم المجتمعي، دار الصفوة، بيروت.
- 5 - الفكر الإسلامي المعاصر ورهانات المستقبل، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- 6 - الأمة والدولة من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- 7 - الحضور والمثاقفة - المثقف العربي وتحديات العولمة، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- 8 - العولمة وتحولات العالم - إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- 9 - الواقع العربي وتحديات المرحلة الراهنة، دار الإشراف الثقافي، بيروت.
- 10 - العرب ومتغيرات العراق، دار الانتشار العربي، بيروت.
- 11 - الإسلام ورهانات الديمقراطية - من أجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية والمدنية، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- 12 - الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية - كيف نبني وطناً للعيش المشترك، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- 13 - الحوار والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية، دار الساقى، بيروت.
- 14 - العرب ورهانات المستقبل - تأملات في المسألة الوطنية، كتاب جريدة الرياض، عدد 119.
- 15 - الآخر وحقوق المواطنة، مركز الراهية للتنمية الفكرية، دمشق.
- 16 - شغب على الصمت، مركز الراهية للتنمية الفكرية، دمشق.
- 17 - ظاهرة العنف في العالم العربي - قراءة ثقافية، كتاب الرياض، عدد 144 .
- 18 - أوليات في فقه السنن في القرآن الحكيم، مركز الراهية للتنمية الفكرية، دمشق.
- 19 - التسامح وقضايا العيش المشترك، دار أطياف.
- 20 - الحوار المذهبي في المملكة العربية السعودية: رؤى متنوعة، دار أطياف (بالاشتراك).
- 21 - العرب ودولة الإنسان، دار أطياف.
- 22 - الطريق إلى التسامح، دار أطياف.
- 23 - ضد الطائفية، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- 24 - تحرير الديني الدولة المدنية طريقاً، دار الانتشار العربي، بيروت.
- 25 - المواطنة والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية (بالاشتراك) النادي الأدبي بحائل.
- 26 - سؤال الثقافة في المملكة العربية السعودية، دار أطياف.
- 27 - الطريق إلى المواطنة، دار أطياف.
- 28 - فقيه المفكرين ومفكر الفقهاء، المركز الإسلامي الثقافي، بيروت.